فهرست ۹
عمومی عربی ...

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب: ضوء المصباح — عربی و آن شرح بر مصباح نحو

مصنف / مؤلف: متن از ناصر بن عبد السید المطرزی النحوی شرح از محمد بن محمد الاسفراینی

خطی / چاپی: نسخ ۱۷ سطری

سال طبع یا تحریر: — عدد اوراق: ۳۰۵

جزء کتب: نحو شماره: ۱۱۵

شماره عمومی: ۳۸۹۱ شماره قبض:

واقف: حاج سید محمد تاریخ وقف: ۱۳۰۹

طول: ۲۲ عرض: ۱۳ و ۵ میلیمتر سانتیمتر قطعه ۹

۱۲۱



شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	ضوء المصباح		
	درجه نفاست	عادی		خطی ✓ / چاپ سنگی
	تعداد اوراق	۱۲۸	اندازه	۱۳×۲۲
	قطع	[illegible] کوچک	شماره اموالی	۳۸۹۱
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۲۰ / ۶۰ / ۸۰ / ۵۰	از هم پاشیدگی عطف	دارد / ندارد ✓
	نیاز به جعبه	دارد / ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی / زیستی / فیزیکی ✓
	نیاز به جلد سازی	دارد / ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد / ندارد ✓
	نیاز به مرمت اوراق	دارد / ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد / ندارد ✓
	نیاز به لکه گیری	دارد / ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد / ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد / ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد / ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. ابراهیمی ۲. عقیلیان ۳.

تاریخ بررسی: ۹۶/۷/۲۸

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

شرح مصباح فی النحو الموسوم باغنیة للمحسن الجاربردی ٣٠





كتاب الضوء مملوء سرورا ... ارى فيه لأهل العلم نورا
كتاب اسمه ضوء ولكن ... معانيه تشابهن البدورا

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر ويتوفر على انشاره
السنة البادي والحاضر حمد الله تعالى زواهر اياديه التي اشرقت في ظلم
الدياجير تباشيرها واصباحها واستنارت على صفحات الايام غررها
واوضاحها حمدا يرتبط اصناف العتيد من سوابغها ويمتري اخلاف
المزيد من لواحقها ثم الصلوة على المستقل باعباء الرسالة المتوشح
برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء المعجز بفصاحته
مصاقع الخطباء غبرة في وجه كل بليغ شقاشقه الهادرة وعلى
آله واصحابه مصابيح ومجاريح الكرم فان نوع الادب على كثرة شجونه
وتشعب فنونه نوع عز على الطلبة مرامه واستعصى زمامه يعطس بانف
شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء على ان ربوعه
مطموس المعالم المحفوظ الدعائم عطفت ربوعه واندرست صواه وانكشفت
وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانها وتضعضعت اركانها واشرف على الدروس درس واشفى

ولم يبق منه الا رسوم بالية كأن لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر وقد كنت ايام الحداثة
وعنفوان الصبى قد التف على سوادهم طالبيه واحتف
بي جماعة غفيرة من منتحليه مع قلة بضاعتي في الصناعة وخيبة
قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم ان عندي صبابة
من اقداحه او ومضة من قداحه بينا يرون على من خلاف
الى ويتنافسون للاقتباس بين يدي ويواظبون على من عكاف
حول بيتي ابدا وثكل ارامها ولذا يركبون كل صعب
وذلول في تحصيل مرامهم اي ركوب ويشتد ما يجشمون اليه المحنة
عن حوب هذا وقد الحوا على بشوافع من اقتراح واستغاثوا الي
بالابرام ومن لجاج ان اجمع لهم في صنف من الاعراب مشتملة
على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب فكنت اعتذر اليهم
بانواع العلل واعتل عليهم بالاوتاد ومن خلل واحاد عنهم
عما لو لوا اليه احادح من التماس واواعدهم من يوم الى يوم
ضرب الخامس لاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط
القتاد وتجشم عرق القربة منه بالمرصاد فلما لم يرتدعوا
عن سؤالهم ولم اجد بدا من تحقيق آمالهم وجهت ركابي

جانب شطره مطالبهم، وتوجهت تلقاء مدين مآربهم وكتبت في شرح
المصباح كتابا جمعت فيه من القواعد ما يفتح الغلق، وضبطت من
الشوارد ما يسبغ الشوق، إلا أن العوائق عاقتني عن ترقيحه وتشذيبه
ثبطتني عن تنقيحه وتهذيبه، فلم انقل السواد، ولم أثقف كما أراد، وقد
ثبتوا لانتساخه صوارم أقلامهم وسلوها، واستعجلوا قدير بها فما
تملوها، وطارت به الرياح فيما بينهم بقوادمها وخوافيها، وشاعت
عوارض الشبه ولا عنلال فيها، ثم حرفوا الكلم عن مواضعه، و
يتصفحون في مباديه ومقاطعه، فمن متصرف فيه بالزيادة والنقصان
تصحيحا وتنقيصا، ومن مفوق نحوه أسهم القدح والطعن أكلا وذما،
جزاء سنمار حين بنى الخورنق للنعمان، وتلك لعمري من خطيئات
لقمان، فما خطبت بغير يوئس من هذا الفوز، ولا حليت
إلا بتمزيق من قرضهم من كل كبير وعوير، ولم أزل أحدث نفسي بأن
أرأب ما انشعب من صدوعه، وانفطر وأقوم ما انعوج من كعوبه
وأنا طوراً وهيهات قد انبت الفتق، واتسع على الراقع الخرق، ومن
لي بسد هذا الخرق الهائر، وتظليل لحم بالأثلاث في الهواجر، فقد
ضيعت اللبن في الصيف، وسبقت نوازع العذل مصارع
السيف، فتركته بعجره، وطويته على عجره، وصلت جراً إلى أن وردت

وردت ماء مدين الفضائل، ووفدت على محط رحال الأفاضل
حضرة مولانا الشيخ الإمام ملجأ الأنام كاشف الأسرار والحقائق
مبتني اللطائف والدقائق، ناشر أردية المعقول والمنقول، عامر
أبنية الفروع والأصول، ممهد القواعد العقلية، مبين الأحكام
الدينية، برهان الحق والدين حجة الإسلام والمسلمين، قدوة
العلماء المتبحرين، علم الهدى، أستاذ الدنيا، لا زالت رباع
العلوم بلطائف نكته مأهولة، وأرحام الحكم بعواطف فكره مبلولة،
غنيت زهر مناقبه عن وسم التعريف، وكبر عمر مآثره عن طوق التعقيب
والتوصيف، بل الأوصاف تتضاءل دون جنابه، والألقاب
تتزين وتتحلى به، شعر: ما إن مدحت محمداً بمقالتي، لكن مدحت
مقالتي بمحمد، فلحظ إليّ بعين الإعظام والإجلال، ورفرف عليّ
جناح الإكرام والإقبال، وتواترت إليّ شوارد فوائده، وتناثرت
عليّ فرائد قلائده، فكنت أصعد بأنواره، وأغترف من تيار زخاره،
وأستشرف إلى روائع فقره، وأستطلع طلع لوامع فكره، وأنشد
منشودي من بدائع حكمه، وأظفر بمنشودي من جوامع كلمه، وأبدل
الثمين أوانس قلائد من أثمن فرائد، ولم أزل ألتقط من
لفظه ما هو الدر المنثور، ومن الذي المنثور، والسحر الحلال والماء

الزلال الى ان اشار إليّ ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب
وانتخل ما فيه وامتخض زبد معانيه والتقط روائع نكته و
عيونه واقتلد لآلئ من غيوبه متسنما اعلى وتيرة الايجاز و
الاختصار متصادفا بوجهي عن الاطالة والاكثار متصرفا عن المحض
اللباب معرضا عن التوضيح لما ليس من مسائل الكتاب فتلقيت
اشارته بالامتثال والانقياد واستفرغت في مطاوعته غاية
الجد والاجتهاد وتصديت لتسويد هذه الاجزاء قصيرة عن طويلة
تلبية لدعوته واوفدتها الى حضرته لتكتسي من ميامن قبوله بهجة
الاقبال وترتدي من ملامح نظره برداء العز والجلال والله تعالى
ولي التوفيق وبتحقيق الامنية حقيق وهو حسبنا ونعم المعين
ديباجة الكتاب قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه في قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شئ فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة ان
تتوالى حرفا الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم
يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين
احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستئناف
كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر

فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها آخذا في كلام
مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في اوائل الكتب
وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه وينوى
فيبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك
على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها
لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه
اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا المظنة على معنى
اردت ان المظنة بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن
العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز اما اليوم فاني خارج
ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا
ممن يمنعون تقدم معمول ان عليها فهم لتقدم معمول معمولها عليها
امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت اما وان شئت اعملت خارجا واذا قلت اما زيدا فانا ضارب
لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما
زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا ابا العباس
المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا

ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه ابا بادي بدؤ فان احمد لله مما يعضد
هذا المذهب فان انتصاب بادي على الحال من الضمير المستكن في احمد
والعامل فيه هو فقد عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان
يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف خاصة ولان اعمال
المظهر مانع له وهو وقوعه في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها قوله
جاعل النحو في الكلام وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح باستعماله
والفساد باهماله فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد وكذا
النحو ان استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل
ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به قوله جاعل النحو
بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لكون الاضافة غير محضة لانها اي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في
الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله شديد العقاب
بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من لله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير
الانفصال معنى لانها اي اضافة اسم الفاعل انما تكون غير محضة اذا اريد
به الحال او الاستقبال فتكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد

نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة
لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو
لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى
الحال او الاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل
لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستبدة
لمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف
وحدها في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به
المحذوف ان جعلناها حرف جر يشبهان نحو الكلام واذا عمل في الثاني
عمل في الاول وكيلا يلزم الاقتصار وهو ممنوع ولن يكون عاملا في الاول
الا وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا
فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله تعالى وجعل
الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من النحو
المفعول الاول فيتأتى لك جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه
الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعد تعسفا من جهة المعنى ولان انتصاب جاعل

على الحال او المدح ولا ارتفاع على انه خبر مبتدأ محذوف وهو **قوله** مؤتثر

من سلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة

لكونه بمعنى الماضي **قوله** لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ما قبلها جملة معترضة

بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب ولا وجه ان يجعل كاسمه خبرا

للا زال ومسعودا بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه لا زال

مسعود **قوله** لما استظهر اي حفظ وقرأ عن ظهر القلب ولما ههنا ظرف بمعنى

حين وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت اي اردت تلبيظه

وحيث استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية

لان اي ان الولد الاعز مراد مني تلبيظه او مريدا انا تلبيظه واضافة المختصر

الى الا قناع تشبه ان تكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر

المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم بني ذات مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم

والضمير المجرور المتصل في بحفظه جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة

المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي لحفظه اياه ويحتمل ان يعود

الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك

قوله واحاط بمؤداه حفظا انتصاب حفظا على انه تمييز اي احاط

حفظه بمؤداه وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه ولفظه

ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول والجملة

الظرفية اعني فيه صلته لستة مسد حصل او كان ومن النحو بيان له و

انه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من اسم الموصول

او من الضمير المستكن فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه

كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو وان كان حالا لكنه

يغني غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان قلت

اي فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعده اعني معنى و

لفظا قلت لا ابهام الرافع اياه مخصوص بابهام الكائن في الاسم

الموصول وهو ابهام الرافع اياه التمييز مخصوص بابهام الكائن في مضمون

الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون باتقانه

لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الا غير ذلك

من المحامل فاذا قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين المراد **قوله** الى

الملفظة اي اطعمه واذيقه والتلبيظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم

وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه وتوابعه **قوله** والجبر المدقق

الجبر في الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر

والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح **قوله** حتى

اشياء جمع شئ جارٍ على غير قياس واصله شيئا على وزن
فعلاء فجمع همزتان في آخر الكلمة بلا حاجز حصين وهو الالف
وهذا مستكره عندهم فقلب الهمزة التي هي اللام الى
موضع الفاء فصار اشياء ووزنه الآن لفعا
مع الصرف للتانيث ولزومه ووزنه
القياسي ايضا افعلاء لنظائر
نظيرا لقول شئ واشياء
كشئ واثواب

تعلق بطبعه من لفظة الحلو من لفظة طوف مبني منصوب المحل على الحال
من فاعل يعلق وسوى اسم الموصول اعني ما يبتغي ولا يجوز منها ان يكون حالا
من الضمير المتصل بين لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
تو جرت الكرة تعاورا التعاور التداول يقال اعتوروا وتعاوروه
اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز **قوله** كرامة ما فيهما من شيئا
المعادة انتصاب كرامة على انها المفعول لها وهو مصدر مضاف الى
المفعول وذكر الفاعل متروك اي كرامتي ما فيهما **قوله** وتنبئ عن كل
منهما ما نكرد اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في
قوله نحو وكلا آتينا حكما وعلما وما فيها نكرد مصدريه والضمير المستكن
فيه منهم كلا اي تنبئ عن كل تكراره ولا يحسن ان يكون موصولة لان
المنبئ هو التكرار دون المتكرر **قوله** استقلالا للمعاد انتصاب استقلالا
على انها مفعول لها ولا انتصابها على الحال بمعنى مستقلا ومستقلا ايضا
وجه واراد بالمعاد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول كتقللها
تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الصيغ المقدم ذكره واللام فيه
للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس **قوله** غير متدرج انتصاب غير على
انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصعبت وجاز تعديه بالدال والذال

والذال المعجم فيه مدغم منقلب عن تاء الافتعال ومثله ادكر واذكر
وقد حكى البيان ايضا نحو اذدكر **قوله** الا ما ندر محل الموصول هنا
اما منصوب على الاستثناء او على البدل من ذكر شئ اي لم اطو الا ما ذكر
ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شئ او من مسائلها
ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا المحل
ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوبا المحل اما على الاستثناء او على
البدلية **قوله** ويستقى اي يغتنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافته الى الاثار
من باب خاتم فضة اي مغانم من آثاره لان المغانم هي الآثار اي الثمرات
الحاصلة منه **قوله** وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا عليها متعاقبا من
كسر الطاء جناحيه اذا اضمهما اليه للوقوع وانقض **الباب**
الاول في اصطلاحات النحوية **قوله** كل لفظة دلت على معنى مفردا
بالوضع فهي كلمة لفظة كل منهما غير واقعة موقعها لما فيهما من التعرض للآحاد
الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
ثم التعريف يشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصبة
والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به
واجيب بان اللفظة يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما

والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل
اسناد الفعل اليه وصحة التاكيد والعطف عليه وغير ذلك القيد الثاني كونها
دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها الفاظا
وذلك نحو مخيب ومهيب وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ اللاتي لا
معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظة والدالة يشبه
ان يكون كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا
لها ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك
المعنى الدال هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه
يدل على معنيين التعريف والذكورة مع تعدد منه فهو كلمتان لا كلمة
واحدة هكذا ذكره جار الله العلامة رضي الله عنه في حواشيه
قلت اليس تخرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في
اللفظة قلت ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم و
اتصاله به ومجاورة العامل اياه اليه قد نزل منزلة لفظة واحدة
بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا تخرج امثال هذا بكونه
لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عنه وعلى هذا احكم بضربت
وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان
قلت اليس التعرض لذكر المفرد تغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى

8

مفرد

اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ واحد قلت ان مثل
عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد
كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الجزئين باعراب المضاف و
المضاف اليه في نحو قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون معربة
باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاذا
افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد
المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن با
لافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان الحد
منقوض لانه لم يخرج الاسم المعرف وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد
منه بطريق المطابقة والآخر التعريف او التنكير الطاري عليه
وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول
اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد
لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلية
او الخارجية فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان
قلت اليس الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ
التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا قلت نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مع دال

لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء
اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد يصدق ان ذلك
المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله لا سيما
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع
قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشؤوم وغير
ذلك مما لا يحوى به ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل
بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال بالطبع
ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل ان يقول على
الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت فان
كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما
بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل با
لطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا يصلح ذكر الوضع احترازا
عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا
بالطبع ايضا لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى ايضا بل
لاستعمال الخطأ ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان
اللفظ خطأ فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع

الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف وانما
دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ متضمن لمعنى
الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره
وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما
بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل
لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن
في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ابدا يكتسب
حكم المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظة
لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق
الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا و
لو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبيب
قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة
والكلمات جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلاثة وهي
ثلاثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة
اما ان تكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلاثة او لم تكن

هو الفعل والكلمة اما ان تكون بحيث يكون لها اعراب بوجه ما او لم يكن
والاول هو الاسم والثاني هو الحرف او يقال كل كلمة اما ان تكون مستقلة
بنفسها او لم يكن والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا
المستقل بانه الذي يتم الجواب به فيلزم ان يعدوا من الاسماء
الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها فلما ثم
ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه
ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة
للظرفية ادرج بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا
للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان في معنى آتيك وقت
طلوع الشمس وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه
اجلس في مكان جلوس زيد فالوقت والمكان مما يحدث عنهما
نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من
هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية بنص على ذلك سيبويه في
الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدأ وخبرا وانشد غيره وبعد

الاعلال في قبل نوع النواة وقبل الانفتاح بين الجوانح النفس

وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح وقالوا
اذا ههنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه
منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو
اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال الله وغير ذلك و
قد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل
على اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا
سائر اسماء الافعال والجواب انهم وان قالوا ان هذه الاسماء
موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء
موضوعة مواضع مصادر سادة مسد افعالها فان قلت
صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم
صه مقامه فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بان
هذا الاسم اسم للفعل قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في
الحقيقة وهذا الذي يحققه اسميته وقد ما كان يختلج هذا الناو
في صدري حتى ظفرت بنص من قبيل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر
في آمين انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع
موضع اسكت والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن

فاذاً لا فرق بينه وبين متى في أن كل واحد منهما في معنى ما يحدث
عنه واعلم أن تعريف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ليست من
الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها
انتفاء الاسمية فإن قلت أحدهما أعني صحة الحديث عنه أو كونه
في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون أحدهما قلت
التعريف بأحد الشيئين أيضا غير مناسب لما فيه من التكلان المنافية
للتعريف على أن لقائل أن يقول الحكم على الاستمرار اللازمة للظرفية بأنها
في معنى الوقت والمكان مطلقا مما يستشقه الضعف من ورود
الاعتراض فإن الاستمرار اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان
إذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا
عنه مع كونه محلا للفعل وفيه يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر
أنها ليست في معنى ما يحدث عنه فإن قلت إذا لم يجز في معنى المكان
الوقت والمكان مقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت معناها وقوع الفعل
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح أن يقال إنها في معناها
قلت فعلى هذا يلزم أن يكون عامة الأفعال أسماء لكونها مشتملة
على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه هو اسم كزيد والعلم والجهل

11

والجهل المراد من الأمثلة الإيذان منه بأن الاسم ينقسم إلى عين
وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو وإلى معنى وهو ما لا يقوم
بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل قوله ومن علاماته
اللفظية دخول اللام والألف وإنما اختص دخولها بالاسم لأنها
تفيد التعريف على ما سيجيء والتعريف ممنوع به في الاسم لأن الأفعال
والحروف إنما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف وأما
قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع مما لا يعتد به لقلته وندرته والذي شجعه على إدخالها
على يتقصع وهو فعل مضارع اتحاد آمها في الصفات بمعنى الذي نحو
الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى قوله وحرف الجر
وإنما اختص دخول حرف الجر بالاسم لأن وضع حرف الجر إنما دخل
في الكلام ليجر الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء نحو مررت
بزيد وأخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها على الأسماء بعد
مجيء فعل لفظا أو تقديرا وإنما عملت الجر لأنها لما لم يتصور دخولها
إلا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون إلا في الاسم وهي الجر لا يقال
إن الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا إليه لأسماء الزمان نحو قولك
يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وإن أردت صورة الجر فهو أيضا

مما يدخله نحو قوله لم يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب اعتبارا
ثلاثة ان يظهر صورة وتقديرا نحو زيد او ان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة
ولا تظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب منه نحو مررت بالقاضي وان
تظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات
لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول الجزم
المستفاد من العامل ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث
والعبرة في الاعراب بهما دون الثالث الا ترى انهم حكموا على مثل من وما
والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة في موضع المحل او منصوبا او مجروره
فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذا في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية
والتنوين انما اختص التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلام اما فرقا
بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في
الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين
المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل
السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا
في الاسم واما عوضا من المضاف اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا
وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين
الداخل لاحد هذه المعاني لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق

علامات الفعل

اللاحق في القافية للترنم بدلا من حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم
عاذل والعتابن فان الاصل فيه والعتابا فحذف حرف الاطلاق وناب
التنوين منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول
رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم
ارادوا الثلثة الاول دون الاخيرين فوضح والفعل ما دخله قد والسين و
وسوف اعلم ان للفعل حدا او علامات محدودة ما ذكره الزمخشري و
غيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول
قد وانما اختص دخوله بالافعال لانه وضع لتقريب الماضي من الحال
نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا على الماضي او على المضارع ومنها
دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا
للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولهما اذا ممتنع الا
في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير
ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولا تضرب وانما اختص دخولها
بالفعل لاختصاص الجزم به اختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء من بعد
ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا

فان قلت اتصال الضمير المنصوب ايضا من خصائص الافعال فلم عين المرفوع
قلت اذا قلت الضاربك والضاربه والضاربي فمذهب الشيخ عبد القاهر ان الهاء ههنا
هو الضمير المنصوب فعلى هذا اتصال الضمير المنصوب لا يختص بالفعل والعبد
جاز انه خالف الشيخ في هذه المسألة ولعل صاحب المفتاح مع الشيخ في هذه المسألة
فلهذا قيد الضمير بالمرفوع وعساك تعثر على هذه المسألة في مكانها باب الاضافة

واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع الاتصال اللغوي دون النحوي لا يتناول هذا الا الضمير البارز لانه ترى انك اذا قلت ضربت وضربا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل الفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه عنده فالضمير عنده على ما هي بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو كانوا مثلا ونحو لانا نقول لا نسلم بان الملحق بآخرها نحو الحروف هي الضمير مسندا هو اليه بل هو حرف لا محل له من الاعراب كالكاف في اياك وهاك واولئك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمير المستكن فيه ابدا لانه لو كان ضمير الفاعل لوجب ان يكون اسناد جمع مثل الاسماء

الوصلة

فان السيرافي ذكر في احد الوجوه ان البراغيث مبتدأ واكلوني خبره مقدم عليه وقيل ان البراغيث فاعل والواو حرف زائد ليؤذن من اول الامر ان الفاعل جمع ومن الوجوه هو المروي عن سيبويه وقيل ان الفاعل قد اضمر على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه وكان من حقه ان يقال اكلتني لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا اجريت مجرى ما يعقل كما في رايتهم لي ساجدين واعترض عليه بان الاكل ليس مما يختص بمن يعقل بل يشترك فيه غيرهم بدليل اكلت السنور الفارة والذئب الشاة ونحو ذلك واجيب بان الاكل ههنا محمول على معنى التعدي كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وهذا مما يختص به ذوو العقول

من سماء اليه كما في من فعال واذا كانوا يقولون يا هولاء صلوا ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما الى ما استكن فيهما كذلك كانوا مسندا الى ضمير مستكن وانما الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي قوله واسروا النجوى الذين ظلموا على احد الاقوال وهلات الثلث ومنها حرف تاء التانيث الساكنة واحترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما وله ثلاثة امثلة المفتوح الآخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فيا لحري ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو انه ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته للاسم من وجوه كثيرة

ابدل الذين ظلموا من واو اسروا اشعارا بانهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما اسروا به او جاء على لغة من قال اكلوني البراغيث او هو منصوب المحل على الذم او هو مبتدأ خبره اسروا النجوى قدم عليه والمعنى وهولاء اسروا النجوى فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم بانه ظلم كشاف

لان المخبر بفعل لا يخلو اما ان يكون اخباره متاخرا عن الوجود وهو الماضي او متقدما على الوجود وهو المستقبل او موافقا للوجود وهو الحال فلما كانت الازمنة ثلثة وجب ان يكون امثلة الافعال ثلثة ايضا وهو ماض ومستقبل وحاضر

غير تامة لم يؤثر ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة
ولهذا لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما اختير
الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان
ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو
دعا ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء
الفا وهي لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت
وضربنا وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر احترازا من توالي اربع حركات
فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل
على ما عرفت واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كان مدة
فما قبلها مضموم ابدا   والكتابة فيما يعاقب على اوله الزوائد مضارع
وانما اختصت هذه الزوائد على اول المضارع لانه لما وجب المخالفة
بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او
عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على
المضارعة وعلى هذه المقاصد جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ
المتكلم لا ينفك عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف لخفتها لكونها

انها الساكنة لا يبتدأ بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا ولا يخفى
ان الهمزة في الاصل اخف فاستوثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا
زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال لان الواو ربما يقع اولا فلو زيدت
عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لافضى الى اجتماع ثلاث واوات وكان
يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث
وتخمة وتجاه والاصل وراث ووخمة ووجاه وجعلوها للمخاطب و
التأنيث لكونها علما للمخاطب والتأنيث في الماضي ولم يمكن الفرق بينهما في المضارع
باسكانها احد الموصوفين لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها
ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول في نحو تكرم وتفتح
وتعلم ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة
في نحو تعلم ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا
فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا يزاد في اول الفعل فوجدوا أليق الحروف
بهذه المواضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها
بحروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان
قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي
قلت لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر

والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحقة للاحق ويسمى المضارع وانما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ
فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني انه
صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او
السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يختص بواحد
بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا
للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها علامة دخول
احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المبنية كالعين
ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منها اعني في اسم الفاعل
والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلي وزيد يصلي
واما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد
يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم
وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه
الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه الاعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى والله

فان قيل اذ تعين اخلوصه للحال في قوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة يقتضي
الاستقبال قلنا اخبارات الله تعالى مما لا اليه اخلف مصونة عن التغيير والتبديل فينزل ما سيكون
قطعا منزلة الكائن وحاصل الجواب ان الامر المتوقع فيما يخبر
الله تعالى عنه كالواقع كقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون

واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا
كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى وفي قوله ولسوف اخرج حيا قلت ان اللام
تفيد التوكيد والحال وفي الايتين قد تجرد لمعنى التوكيد ونظيره
حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله
ثم تجرد في النداء للتعويض متمحلا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز
نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع
ولهذا قطع همزة يا الله والثالث الموقوف الامر ويسمى
اعلم ان صيغة الامر للمخاطب منتزعة من المستقبل لا مخالفة بين
صيغتهما الا ان تحذف الزائد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا
تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان
كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد
عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله
مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق
افعل من تفعل واما قولهم من تكرم اكرم بقطع الهمزة فان
الاصل في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤوا
بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر الجد

من الثلاثي وبعضه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارًا
من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل
اجراءً للباب على وتيرة واحدة ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين
اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت
اليه الاشارة والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب
وبني على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في
طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة
تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنة
واجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحاب البناء ذكروا بان علة
وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما
دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة من المعارضة
فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا وامثاله
معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل

والحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل نحو ثم وسوف و...
وذلك لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه والفعل يكون حديثا
ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه

النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا
وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل
الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وُصَل وروابط
تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها على
الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال
ان في قد تدل على الاستقبال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء
وهذه كلها معان لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان معاني
الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند
انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة استقلال
اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاستقبال واقع وعلى هذا سائر
الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا
محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان الكلام منها اي الاقسام الثلاثة
تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها فعل واسم او اسمان و
افاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد وهو
في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين

فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين
حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة
مستقلة وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد
الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات
والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد
ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون احدهما
معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او فيه معنى فعل وقد نصوا
على ان زيدا اخوك في نحو قولك هو اخوك وعمرو غلامك مأول بمملوكك
ثم هذا عرفت ان الكلام يحتاج الى ثلث شرائط احدها التأليف
تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية كون التأليف
من اسمين او اسم وفعل الثالثة كون ذلك التأليف على وجه الاسناد
لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني التوصيف
وغير ذلك نحو غلام زيد او غلام زيد او الرجل الذاهب وغير ذلك
قوله اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به
عن افراد الكلم وقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى الشريطة
الثانية وقد احترز به عن سائر اقسام الاربعة المشار اليها وقوله

تقسيم الجمل وبيان اقسامها

الشريطة الثانية وقد احترز به عن الاقسام الاربعة
المشار اليها وقوله وافاد اشارة

وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وقد احترز به عن التعداد
والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه
الكلام بالترادف بين النحويين والجمل اربع قد عرفت ان
الكلام والجملة لا يتأدى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه
اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى
جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني
زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو
الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما ان يكون المسند
المسند ظرف او ما يجري مجراه او لا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب
زيد او قائم الزيدان وهيهات [illegible] ونحو ذلك والاول هو الجملة
الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال
جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف المقدم مرفوع
المحل على الخبرية فكيف عد ظرفية قلت الجواب عن هذا مبني
على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الساد مسد الفعل لا بد
من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتداء والموصول

والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد
فالكثر يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف
مهنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو
قولك زيد في الدار عمرو وجاء الذي في الدار اخوه ومررت برجل
في كمه كتاب ولقيت زيدا عليه جبة وشي وأفي الدار اخوك وما
فيها ابوك والاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم
الواقع بعده لا يجوز ان يكون حدثا او غير حدث فالكثر لا يعمل في المظهر
بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم محتمل لضمير
وهو ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضميره وموضعه رفع خبرا له
وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد
فانهم لا يشترطون بعمله الاعتماد كما لا يشترطون لاعمال اسم الفاعل
والمفعول ووافقهم الاخفش في المسئلتين اعني في اعمال الظرف
واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم الواقع
بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك يوم الجمعة الخروج واما عند الوقوف

١٨

ومنها ان الجمل يقوم مقام المفرد

الوقوف ومنه قوله ومن آياته انك ترى الارض لان التقدير ومن آياته
رؤيتك ومنه قوله ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند
الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاعه مثله
الاسماء عنده بالابتداء وسيبويه قرب الى القياس فاذا تلخص هذا
فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة
اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مقدرا
بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو
الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد
به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة وكل
منها يقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام
المفرد فتقدر في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه وهو المعني من قوله
فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا
وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب وبك ان تعطه يشكرك و
خالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لست مستقرا على ما ذكرناه
آنفا وعند الكوفيين مفرد لان المقدر فيه اسم الفاعل عندهم وانه ليس
مع الضمير بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو
ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد

وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تاتته يكرمك ولعل زيدا في الدار
وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه
يشكرك او اما مك ففي هذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول
الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام اخوه على قياس ما تقدم و
حكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني
كرمه او ابوه كريم او ان تزره او عجبك حسنه او في حسبه شرف وسادسها
الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها والجملة لا تقع صفة الا للنكرة
لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها
خبرا شائعا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال ف
اعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون
حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت
الحال لذلك ان تؤكد وشيجة ما شيئا كان بينها بمزيد ربط وذلك عند
كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة
وتعلق ما كان معنويا لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا و
اسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة
الدالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا
فلا تنحرف بها عن ذلك ربقة بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان

17

ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا
الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة
موقع الحال من حيث هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها
عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق
فانها تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق واذا تمهد هذا
فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهو الواو
الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد
والانتقال لكون الجملة الاسمية في كلام العرب مفيدة لمعنى الثبات والدوام
نحو جاءني زيد وغلامه معه وقد تحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في او رجع عوده
على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله
لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو
هنا لا تخرجها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا اوجب اللهم
الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه فانها هنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل
جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل هنا كتخلل الفاصل بين الصفا وحالها
واما الفعلية فلا يخلو فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ لا امر لا نهي
ووقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فافه

كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل
الحال وتحته فلا يجوز الواو نحو جاءني زيد يقاد الجنائب بين يديه وان كان
منفيا فقد جاء فيه الامران لوروده على اصل الحال دون تحته في الاستعمال
نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران
لانه انقطع تحتها اذ لابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا ومن حرف النفي
منفيا نحو جاءني زيد وقد ركب او قد ركب وقوله او جاءوكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وعلى هذا قولك كنت فاسعى في امر كذا ما كان يغنيني السعي
او وما كان يغنيني السعي واما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون
عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول
فيمتنع الواو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو ممنوع عند بعضهم على ما
سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاء زيد على فرس واما الثاني فيسوغ فيه حاصل
الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وذلك لما
يتجاذبها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط على
الحال بل لو اريد ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية
دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي

على المضاف اليه غير المذكور اثرا فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم
زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التنوين اذ المتضمن
هو المضاف اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لاصل الثقل واذا
ردوا المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركة بعد
رد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعل الواو الثاني من حوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما
نووه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما سيجيء
فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها و
استئناسا للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع
لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير كما في الآحاد وخصوا هذه
الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع فهؤلاء فضاهت
التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه ولهم في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا
حركة ما قبل الواو في هذه الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما
فعلوا في ابنم وامرء ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا
فصار ابو وابيه بعد الانقلاب في المجرور كما في الميزان لوقوعها
ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح

ما قبلها فصار اباه ولكنا انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما
قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا
حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا ففيها النقل حال
الرفع والقلب حال النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر
جني رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد
على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات
على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة
ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر الحروف
الزوائد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر
المقتضيات للاضافة المحذوفات الواو لانها اطرد ردها في
الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يديان
فمن يقول في الواحد يدى وفي العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء
مضافة بالحركة مثلها مفردة فيقول ابه وابه وابه واعلم ان
هنوه ومنه لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحمه وفوه وفمه
وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد
بدا هنك من المئزر وفي كلامهم هنيدة فان حمها وجارها وفي الحد
اولم رحت دني رحليك بافيها

واذا الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في هذا الموضع
هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان او المكان تجعل في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا
الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة وفيها ضمير عائد الى الاسم
ثم قال المسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا
لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح
خبرا او وصفا او حالا له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلت كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد
وكل واحدة من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاول
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة
لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا
فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له
لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة
موقع المفرد انما هي الواقعة في هذه المواقع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو

الواقع في هذه المواضع من الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز
اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه
وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى
اتيتك وقت قدوم الجيش والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه
فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها
عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي في
المعنى فجرت مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر
الى ما يصل بينهما وسترى ذلك وغيره ببيان من الاشياء
الستة لا ينفصل وقوع الجملة مصادفا اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر
وهذا الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت
ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه الاعراب ان
يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه
يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف اتتعجب
انت من حسن زيد ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن
منه من الاوصاف او الاجزاء فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد
منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه فاذا جررت

مع رفع احسن علم ان المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت
معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد
وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها او وسطها لان
الاعراب علم احوال الكلمة لا يحسن المصير الى الحال الا بعد الفراغ من
الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد اختلاف
الآخر باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من ونحوه
في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا
يكون اعرابا لان الحرف لا حظ له في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل
التقاء الساكنين وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان
الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او
معتلة فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد و
رايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا
او ياء فان كان آخره الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف
وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك
لما انقلب الواو والياء الفا في عصا ورحى واعراب المبني محلي لا تقديري
لا حركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان يا نظر فان

باب الاسماء الستة

تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فان تقاعه تقديري وكذا الجارة لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها انقل الحركات واما الكسرة
فلافضائها الى اجتماع ثلاث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما
انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي ومررت با
لقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل
الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم
واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في
الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو في الجمع
على افعل نحو ادل واحق مما يحققه واصل الاعراب بالحركات
ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك لا نراهم
لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلاثة مواضع
احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا انها اسماء محذوفة
الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان
فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم حذفوها حذفا غير قياسي قال الزجاج حذفوه
فرقا بين المتشبث وغير المتشبث والحذف بالمتشبث اولى
لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على غير المتشبث

المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون سنادا فضل
قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه
عن الخبر يصرف الى نفسه مما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح لذلك ولذا
الموصوف لما بينه وبين الصفة من الاشتباك وهو اتحاد المعنوي حتى
انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن
صاحبها جدا ولذلك سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها جملة الا بعد ان
ابرزوها في معرض الاسمية التي تكسب تلك المثابة نعم قد اوقعوا
الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة
الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان تعطف عليها ما يناقضها او لم تعطف والاو
ترك الواو وتسمى فيه نحو اتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى
معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله ءانذرتهم ام
لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو
نحو اتيك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر ابن جني في مسائله العشرين بان الواو ههنا
للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني و
ان لم تاتني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع

وان لم تهني حـ

حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما
انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال
واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لخلعهما معنى الشرطية
فليجز في الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع اذ يصح
وقوع المستقبل حالا موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسألة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما
في قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم
ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع
وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف الجملة
فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه منها
المفعول الثالث في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم
او ابوه شريف او انه ذو علم او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم ومنها خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد ... او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع منها المواضع
التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدأ
قبل دخول العوامل اللفظية او بعدها او صفة للنكرة او حالا وقد يظن
ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذا

وفي الحديث نسأل الله حموها الموت وقولهم فصيح ظمآن وفي البحرية وفي فمي
ما اوصل شفتي من فيه تأذوا واصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي
كما حذف حروف العلة لمشابهتها في خفائها اياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن
على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلا اضيف رد
الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء منقوصة فيقول
ابوه اباه في هذه الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها واباها اباها
قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رحمه الله لا ولو رماه بابا قبيس وارد
على هذا ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حروف العلة اذ
لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي وما لم يلزم ذلك في فم حيث لم
يكن له جمع سلامة ردت فقيل في وقد جاء فمي كما جاء فمه واما ذو فانها
لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس على ما عرفت ونحو انا ذوي ارومتها ذووها شاذ والكلام
التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما فرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل
للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان
الحروف ثلاثة فاختص واحد منها بهذا وواحد بذاك واشتركا في واحد ضرورة
ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال

من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية و
الالف اخف من الواو فاختص الالف بما هو اكثر في الاستعمال
والواو بما هو اقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو
هي اخت الضمة التي هي علم الرفع اذ أمنا على غيرها فجعل علامة
للرفع في الجمع والالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة
وحملوا الواو في الجمع عليها قلت لما في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى
ولما جعلوا اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع
جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها
في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية
لانها فلم يبق للنصب علامة فجعلوه محمولا على الجر دون الرفع
من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعل
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لاستيلاء التثنية والجمع المخصوصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون
الخفة مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي ما
ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة

نصبه

يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو جزت من جاز المكان
زيدا ومررت بزيد وفي الكفاية مررت بك ورأيتك والرابع ان النصب
الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم
اختلفوا في هذه الحروف انها حروف اعراب ام دلائل اعراب
ام نفس اعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهي انها حروف
اعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال
المنصوب في زيدا او المجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة
والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تمس الى زيادة النون
بدلا من الحركة قلت ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع
انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى
اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون
بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا
نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت أليست

الغنية قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلت ان الصيغتين قد
يتحدان في بعض من اسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة
نونهما نحو المرامين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون
التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها
حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن
الكسر لان حركة الساكن لا تكون حركة بناء فاوثر لها ما سوى الحركات
من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدنا ما لا تدخل على نوعين من المعربات
وهما الاسم غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت
نون التثنية بالاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم
يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الف او
ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها
اما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا و
الثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين
احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة
عن الواو او الياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى في جميع احواله
على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى للزوم الاضافة

من ضافة لزومهما ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر
دون المظهر فقيل كلا اخويك في حال الثلاث وكلا اسمائي الرفع
لاحظ لاليه وعليه في الرفع فيجعل كلا عليهما وتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى
يفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا المضمر المجرور يحتاج الى ما يتصل به
ولا يمكن ان يكون مبتدا به فلما دخلت الى وعلى على المضمر المجرور كان
الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزج
امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل
بدون الاخر فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر
لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتاجوا الى ان
ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد
في اوساطها كسيد وميت وذيل وغيث ونحو ذلك واذا لم توجد
هذا الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت الا ان هذا الاتحاد
لم يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلت نعم لكنه
قد امكن هاهنا نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط
بالمعسور ولا يوجد الا في ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ

مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة
الى المظهر حكم الاسم المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما
لم ينعكس القضية لان المظهر اصل والمفرد اصل و
المضمر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا
اى كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا
ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الحكم خطا اذ ليس حكمه حكم العصا
خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتبها بالالف
ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتب بالياء وقيل
انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال الجر والنصب يكتب
بالياء لقربها بعود الى الياء في الحالتين [illegible] ويستوي الجر
والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم اما جمع
المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو
المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم يتم فيه العلة التي
اوجبت الحكم هناك ولهذا نظائر لا تحصى واما ما لا ينصرف فانما

عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا متنكرا و
ليس في النكرة شيء يسمى عمر واما زفر اسما فوجدنا بابي الظلامة منه الزفر
الزفر فانه صفة كزافر وليس بمعدول ولو سميت بزفر هذا صرفته
وعمر انسب في هذا لانه لم يوجد بتة في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة
علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا
نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما
يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء بتة اذا كان
منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم
التاء ولا اعتبار لزومه في الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث
بالالف مقصورة او ممدودة فلازمة ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ
من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطا وقد وجدت في بعض النسخ سلمة
مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان
اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب
وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد
السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر
وينبغي ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز
في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال

معدي كرب او كربٍ في هذه الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في

المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به

للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه

وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت

بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي

انه كان في اول احواله غير منصرف للوزن والوصف فلما سمي به

زالت الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي عرف انه من منع الصرف

وان كانت الوصفية زايلة لتجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير

وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف

اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن الغالب فقال كان في

الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه الاخفش

بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما

فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد

من الصرف واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المذكور واما

فعلان فعلى فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم

ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما

لا نظير للعجمة في كلامهم فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن لما ذكر

ايضا لانه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر

غير مقصود بالمنع انه بشفاعة التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين

بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على

انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو

حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني ان الجر مقصود

بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب

لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب

وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين وكان في

موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح

منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني

فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال

الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط بل على الحركة

مقترنة بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان

فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك

المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل

على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب

عليه بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك

فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذى لاجله سميت نصبًا قبل وكان
فى موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح فى الظاهر اذ هو مبنى له ان
يقال هو كان فى موضع الجر مفعولا فصل والاسباب المانعة من الصرف
تسعة انما منع الاسم الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان
الفعل بعد الاسم فى التاليف ولانه مشتق من المصدر على ما سياتى من بعد
وكل واحد من هذه التسعة ثان للاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية
والتانيث فرع التذكير لجنيه فى الاسم العام مجردًا عن الزيادة والمونث
والمونث مع الزيادة فرتبته اذًا متقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل
لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن
الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشى متاخرة
عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة
لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما يادخلونه من غيرهم وكذا الجمع
والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارع
لالفى التانيث فيتفرعان على الفى التانيث من حيث مضارعتهما
اياهما على ما سنبينه عن قريب فصل متى اجتمع فى الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما منع الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف لانه

واما الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف الا ان محل الصرف وصفه
سوى الاسم المفرد او ما هو فى حكمه لان الاسمان واما ثلاث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد ذكر فيها يعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية الى
الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوى لما ذكرنا من عدم الفرق
بين ثلاث وثلاثة ثلاثة فى المعنى واما ما فيه الف التانيث مقصورة
او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث
فيه قامت مقام سببين اذ الالف علم التانيث كالتاء فى طلحة
وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن فى الكلام حبل ضم اليه الالف بل الكلمة
موضوعة عليه جرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف
للتانيث ولزومه فان قلت اليست التاء فى طلحة ايضا لازمة
فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلت انما لزمت التاء فى طلحة
بعد العلمية دون الجنسية واللزوم فى حبلى وبشرى عند وضعهما فا
الالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث فى حمراء
وصحراء هى الهمزة المنقلبة عن الالف فى الاصل كما فى سكرى وعطشى لانه
انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائدة وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا

لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى
لانكسار ما قبلها ياء ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان الياء الثانية
منقلبة كما كان باء خطيئة الثانية توجب ان تظهر الهمزة في شيء من هذا
النحو نحو صحاري على مثال مجاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطائئه شايع
كثر فان قلت اذا كانت علامة التانيث هي التاء والالف
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث قلت انما عبروا عن هذين الالفين
بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين
لابي بكر وعمر واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يعقل له
سبب آخر مخالف له من الاسباب التسعة وانما يقترن به معنى
هو كالتكرار له او تكرره على الحقيقة الا انه جمع ليس على زنته واحد فكانه تجاوز حد
ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجموع كالتكرار
التي ليس على زنتها واحد مبني عليهما والى هذا اشار المص حيث قال
كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما
جمعا جمعين مثل سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم
فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح

السبب

الا اذا اتكرر كان الاسم مع السبب الواحد متمائلا بين الفرع والاصل
فلم يترجح الاسم الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان
الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع
على جانب الاصل اي منع الصرف قوله وما وجد ذلك فيه احد عشر نوعا
خمسة حالة التنكير وانما منع الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع
السببين فيها او واحد مكرر وآثار التعريف واما افعل صفة فللوصفية
والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان
فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث في حمراء
ووجه المضارعة ان الالف والنون صيغتا زائدتان زيدتا معا كما ان
الالفين كذلك ثم وان مونث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره
نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمونثه
نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون منهما
كما لا تجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وهذا اذا كانت
فعلان فعلى اما اذا كانت فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان و
سعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخرين حيث كان مونثه من لفظه ودخلته التاء فان
سمي بذلك انصرف لانه قد عرض له العلمية وخرج من المضارعة وهو

امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما
المعدول نحو أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى أولي أجنحة
مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل
انصراف مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فبالحرى
ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها
لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال
واربع نسوة فالتوصيف بها تشبيه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التأويل ولا اعتداد بتلك الوصفية حيث كانت عارضة
واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر
الا تراك لا تقول ثلث رجال وانما تقول ثلثة رجال أ ثلاث
فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلاثة ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة
ومع هذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع
اربع غير منصرف فان للوصفية والوزن قلت ان الوصفية قد لزمت
عند التكرير فلا يلزم في كل واحد منهما وحده فلا يجوز ان تؤثر واما الجموع

ومصابيح لمشابهتها اياها من جهة الجمعية والوزن وهي متناع من الجمع
مرة اخرى فان كان مع وسطه تاء كان الاسم منصرفا كصياقلة
وجحاجحة وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع واشبه الآحاد
نحو رفاهية وكراهية فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء
حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير تنوين
نحو جاءني جوار ومررت بجوار ورأيت جواري اما تنوين نحو جوار
في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ثقيل
وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع
الداع والكبير المتعال فلما كان جائزا في المفرد التزم في الجمع لما ان باب الجمع اثقل
سيد وميت يجوز فيه التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما خرج
الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحائب فصرفت واما في
فلم تحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد
بل تقول قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فتجري مجرى الباء
في ضارب فتكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين فيه سبيل
فاعلم وسنة حالة التعريف ومنع الاسم للعجمة نحو ابرهيم واسماعيل فان سميت
بنحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة النكرة غير مؤثرة في منع الصرف
وما في آخره الف ونون زائدتان كعثمان وسفيان وما فيه وزن الفعل كأحمد

الكينونة من الكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها لان اصلها كيونونة عند الخليل ما دغمت كما دغمت في ميت وسيد ثم خففت فصار كينونة كما خففت في ميت ... اصلها كونونة بضم الكاف ثم ... الواو ياء في صيرورة ... الواو ياء ... ومن ثم مثل ... الكينونة والديمومة والسيدودة في الهيعوعة

ويزيد ويشكر والمعدول كعمر وزفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين والمؤنث
لفظا كطلحة وسلمى او معنى كسعاد وزينب ومن سمان جعلا اسما واحدا
كمعدي كرب وبعلبك انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير
قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم تبق العجمة سببا لكونها مشروطة
بالعلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التعريب في حال العلمية كان ذلك فرعيته
اذ لم يكن الاسم متمحضا لهم واما العجمة النكرة فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف
نحو لجام وفرند وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى كلامهم
فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها
وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير
منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم يصرف نحو احمد وان جاوز
في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان
غالبا في الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان تسمي باحمد و
بين ان تسمي بضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول
عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد
السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن

فاما اسكنوا ما فيه لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى
الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما
التسوية في الضمير بينهما فيجيء بعد ان شاء الله تعالى قوله ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض
عن الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لانه لما وجب ان يكون الافعال
معربة ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب لان الضمائر
بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر
حرف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة
حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد و
اللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر
فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول
احوال الاعراب فاستوثر بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة
وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما
يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف
المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى النون في ان حذفوها
في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات
من حيث انها في كلمة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
من حروف المد واللين

مبنيا على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات
لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها تحذف في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز
ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها
وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتلبث الالف
في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف
المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور وقد
شرحناه قوله وهو سماعلى ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا
يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركتها ...
او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على
ضربين منصرف اما جعل التنوين علامة للانصراف لان اولى الحروف
بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتهما في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزاد وما يناسبها وهو التنوين قوله
وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر والتنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم
يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ثم لم يكن الجر مقصودا
بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له الفنا

كما يصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين و
اذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا
اذا التنكير لا يزيل مشابهته للاعجمي وان جعلنا مشابهته للاعجمي سببا و
التعريف سببا يجب ان يصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال
احد السببين كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي
الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد ونوح ولوط
وما فيه سبب ثالث كماه وجور لم يصرف البتة وكذا المتحرك الاوسط
نحو سقر فان حكمه حكم الرباعي كسعاد فاذا اجتمع فيهما التعريف والتانيث
ونوح ولوط فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان
الخفة فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على
القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصحى التي عليها التنزيل
هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع فلم يجز فيه الا
منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان كماه
وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة
واما المونث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم
امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم

الرابع

الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف
والقلب ولم يجيزوا في نحو جمادى الا الحذف لوقوع الالف خامسة
ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة جمادى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان
الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة
فكذلك ههنا اجروا الحرف مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراة وان
سميت رجلا به صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا
انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه ينزل منزلة تاء التانيث
ولهذا لم ترد التاء في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا
تراك تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث
مراتب الاول ما فيه التاء لانه يمنع الصرف اين سميت به رجلا او امراة
والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في
التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل تسميته المذكر
به الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية
والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امراة
لنقصانه عن التاء بدرجتين ونحو حذام فيه مذهبان اهل الحجاز
ان فعال في كلامهم على عدة انحاء الاولى التي في معنى الامر نحو نزال

نزال وتراك وهو قياس في فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها
موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر
وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين و
قال هي مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت
نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل و
لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت
تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلاث مرات فجعل
التاء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير
الفعل وجعله ثلاث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب
ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره القيا
والمعنى الق الق قال فلما عدل عن انزل استعمل في الكلام مؤنثا
والثانية ما كان علما وسواء كان ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام
فانهما قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر
المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الجنس
دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر
لغتان احدهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر من حيث
شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة

والثانية وهي التميمية ان تعرب مع منع الصرف لما فيه من العلمية و
التانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة الاولى عليها استعمال الفصحاء
من الشعراء وعليها البيت الذي انشد اذا قالت حذام البيت
وهو للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المونث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية
على الكسر لمشاكلة فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال هذا في غير
النداء الا نادرا ومنه قول الشاعر اطوف ما اطوف ثم آوي
الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جاءتني لكاع بل ان
تجعل لكاع علما لامراة ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص
بالنداء لان التعريف لا يكون فيه الا بعد ان نحو خبيثة وفاسقة
ليس بعلم وانما يعرف بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في
حالة السعة [illegible] واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر اعلم
ان الجر انما لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف واللام على قول
من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر
بشفاعة التنوين انما هو لحرف الاسم بالاضافة ودخول اللام عن
استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه فلا سقوط

فلا يسقط الجر لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط
التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور
العلاوة بغير حمل واما على قول من يقول ان الجر مقصود بالمنع
فالجر اده هنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض
ما لا يكون في الفعل لا كله فيمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يجري
اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريته من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال
ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل
لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو
الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا يدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا
للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر
فانه لا يحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجوابه ثان وهو
ان حروف الجر جاءت ليتوصل بها الافعال الى الاسماء نحو لكد مررت
بزيد بمنزلة اضربت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى
فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة
الاسم واحد حروفه [illegible] والمبني نوعان لازم وهو عارض الاصل
في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب

عليه وانما بنى منها ما بنى لمناسبة بينه وبين ما لا يمكن له اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض ويعرف المبني اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه يفسده طردا او عكسا لان المبني المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف و الغايات تشبهه وكذا الصفير المركب يشبه الحرف والعجمي يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء الافعال نحو سبهات وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم نحوه كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد او في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة

للمجازاة نحوه او ما اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات بالحرف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها نحوه والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء واوا في حال النصب او الرفع واما وقوع الياء عقيب المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه لانك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة ليعرف البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما

للمتمكن لا يجتمع مع البناء، واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا
رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل
لا من رجل في الدار وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب
عمل لا وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول منه لتنزله
من الكلمة منزلة شطر الكلمة والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا واما
نحو بعلبك فلا يبنى منه الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف و
اما ما حذف منه المضاف اليه نحو حينئذ ومن قبل فانما بني لان الاسم
اذا حذف منه المضاف اليه ونوي عنه كان معنى الاضافة مقدرة
فيه والاضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه
نحو من قبل زيد كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم
يتضمن المضاف معناها وانما بني على الضم جبرا للمحذوف منه باقوى
الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر يدخلانه حال
الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلو بني على الفتح والكسر التبس
بين الحركة الاعرابية والبنائية والمبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي و
الامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب ... فيما لا يكون الا لازما

في بيان ان الكلمات منها ما يعمل

لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة
فما بني منه مبني بناء عارضا وذلك ما يجمعه نون جماعة النساء نحو
يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره
انه قد ترك على اصل البناء اذ بناء الاصل في الفعل البناء
كالمحقق ... تنبيها على ان اصل باب ... وانما بني عند لحاق
نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولة فيها
وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون
عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاملة و
الاسماء غير المتمكنة ... الفعل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون
معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون
معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما
انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل
المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل

متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد
لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا
نقول حقيقته انه لا يعمل الجر بل انه ينصب الاسم بعده على التمييز
فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا
اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح
اضافته اذ ذاك فعلم الذي غرة المصنف من اعمال هذا القسم عن انه واقع
لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو قط او قاطبة
فانه لا يجر المضاف اليه لا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون عينه اذا
هذا القسم ايضا ... ومن الاسماء المتضمنة بمعنى ان غير ان
من الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت
لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته من اسماء فانه لم يبين
وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الا
سماء الاعراب فلما بنوا بفعلي ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزؤه ... بعض وعلى ما
هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره هذا وله
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فقد عرفت
ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم

هو الاصل في الاعراب وان الفعل المضارع انما
تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او
ما اشبهه من الحروف وهذا سماه وغيرهما بوجه ما بالاسم المتمكن بسبب
لثبوت وصف فيه ككونه فاعلا او ما اشبهه او المفعول به او ما جرى مجراهما
او الاضافة او نحوها وهي معان معقولة تستدعي نصب علامة
يستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء
التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء بما تقدم ذكره يستدعي اجراء حكم الاسم عليه
في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او في خطام المضارعة وذلك
عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه الاعراب ونصبوه
حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه
حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه
قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او
ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعة للاسم مقتضية
لاعرابه والمعنى الذي هو به او في خطام المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم
عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل
نصبه

النصب والحرف الذي هو فرع عن تقديره سميه ومشبهه اعني ان واخواته
عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي
لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله لما رايت اثر الاول في الآخر
وعرفت علته ان علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام في غلام زيد
يؤثر في الآخر فتحة وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعديته
هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
عليته اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الآخر ولعل الاول الاصوب
الصواب
قدمنا القياسية لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلامهم يجري مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن
ولان المطرد بمثابة الكل وغيره بمثابة الجزء والكل مقدم على الجزء
ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر
فايدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما
به قوله اما الفعل فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي

شيئا سوى ذلك فيجب ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب
اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها
مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه
عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى
لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل
والزمن متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند اليه
وبقي لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الزمن الى المسند اليه وذلك هو
الفاعل فاذا وجد هذا الترتيب في الزمن اوجب في الالفاظ ثم
الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا احال يرفع اسما واحدا وذلك لان
الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم
يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد
فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين
قولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بمناقض لان المعني به انه لا يجوز
ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف نحو
ضرب زيد عمرو قوله فان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين

في اقسام الفعل المتعدي

مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند الفعل
اليه الا عند تعذر الوصل او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن و
اما مستكن وهو الكائن لازما للمفرد في اضرب او غيره لازم كالمفرد في
زيد ضرب ثم ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يصل الى المفعول
به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى
مفعول واحد كضربت زيدا والى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني اما ان يصح حمله على الاول او لا يصح الاول هو افعال القلوب
نحو علمت زيدا فاضلا وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز الاقتصار فيه على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل ذلك لقصد به نوعا من المبالغة و
التوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز
الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها
على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما عقد
عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل ومتعد الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى
المفعولين وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد

باب ما لم يسم فاعله

ولذا اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت و
قد تضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات معنى اعلمت
فتعدى الى ثلثة وهذا باب المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل
اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل
مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول
في الماضي ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد
عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه و
الملحق بهما نحو ضرب واستكتب فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة
بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع
فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكتب
ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب ويسمى هذا الاسم اعني اسم ما لم يسم
فاعله فاعلا لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعولا معنى
كما ان زيدا ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى
احد المفعولين المتغايرين ايا كان سائغ نحو اعطي درهم زيدا واعطي
زيد درهما بيد انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو في المعنى احسن وهو زيد لانه
عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى

من وقل نحو علم زيدٌ قائمًا ولا يجوز ان تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول
الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يجوز حذفه مجردا عنه وقد اجاز
ابن مه بناريه من اسناده الى الثاني حينئذ امن من اللباس فاجاز ظن
قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القائم هو المظنون دون المفعول به ولم يجز
ظن اخوك زيدا اي ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل
على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض من افعال
وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا او بلغت البلد ولا تقول ذهبت
زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه
ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع من ابهام فلا يجيء الا وفيه
من ابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب من جهة والراحة والعيش
ونحوهما وكذا تصبب عرقا فانه قد زال عنه الابهام بحيث يعني من المبالغة
والتاكيد لما فيه من سلوك طريقة من اجمال والتفصيل وعلى هذا
قوله واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وقد فصحت
هذه الجملة لما فيها من استعارة التي هي ابلغ من الحقيقة و
اسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه لانه افاد
بشمول اشتعال الراس اذ فرق ان اشتعل شيب راسي
واشتعل الراس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل

بيتي نارا والفرق بينهما ظاهر ولما فيهما من سلوك طريق
من اجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف من عبارات وكذا الخبر
المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
يجري مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية
وعامله سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على من طلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فقبل من ماذكرتم
قوله والقاسم في خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب
مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب
طيبا لان في الفعل دلالة عليه فيجوز ان يعمل فيه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضرب الكثير
من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمراد
وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين ويكون نكرة كما
ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل
الذي ينصب المصدر اما ان ينصب مصدره او غير مصدره
والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا انبت لكنه يلاقيه في

المفعول فيه

من شتغايى او لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا وأما الثاني فنحو ضربته
سوطا لانه اسم أقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب
قدّ به مقدره وليس بمصدر بساطه بسوطه بدليل قولك ضربته
سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثُنّي وجمع وذكر
بعضهم أن السوط لا يجوز أن يكون مصدرا لما فيه انه ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط فلا دلالة للضرب عليه لان العام لا
يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا بقي ان يقال
ان يقول اذا لم يجز ان ينتصب السوط مصدرا لضربت لعدم
دلالته عليه فاجرى ان لا ينتصب به اسما يعين ما ذكره وايضا
ما ذكره منقوض بنحو ضربته ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل
على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا
والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان انما سمى المفعول فيه
ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل فيها
الاشياء وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها
ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم
كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية
بالفعل المذكور سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم

ويوم الجمعة واما ميل واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلابد له
من في ونحو كاغتسل الطريق الثعلب شاذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم
الى جميع ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف
المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى
الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان
فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم معه بمنزلته من
زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه
لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا
قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان ينقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان من خلق الله العالم
الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير
تحتا والتحت يتحول فوقا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال
يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه
في الانتصاب وعند ابهام الظروف المكانية وقد يستعار
للزمان نحو عند الليل وعند الفجر وفيه لغات ثلاث عند ولا يستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع ولا يدخل عليها من حروف الجر الا من وحدها

وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا لدنك اماه وخلف لانك
تقول اما مك ضيرم ورائك والحاصل ان الظروف بعضها لازم
للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى وسواء من الظروف
المكان وذات مرة من الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا
نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان
قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط
بالسكون ووسط بالتحريك ان وسطا بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما لو قلت ضربته وسط راسه او جرت بين عمادة وسط را
ولو قلت ضربته وسط راسه اي ضربت جميع راسه لان الوسط اجم
والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو
وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالوجه
قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان
حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي
الى انه فعل متعد نصب الدار نحو بنيت الدار ورد قوله
بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو
جرى

نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت
قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عدّه
من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية في اقدام
وقد يشترط في انتصابه ان يكون مصدرا او فعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو
جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك
زيدا امس لان المفعول له انما ينتصب لانه في ضمن الفعل
الذي قبله في المعنى على وجه الوجوب ولن يتصف بهذه الصفة
الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف
لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله
فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الاول في
الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت
الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء
الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال
يؤذن بفوائد وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه
غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل

المذكور كما هو مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
او غير غرض وبه لما جاز في جئت مخافة الشر لان المخافة لا
تكون غرضا وان المفعول له كالحال نكرة ومعرفة خلافا لابن السراج
قوله والمفعول معه المفعول معه هو المنصوب بعد الواو
الكائنة بمعنى مع ونعد به من المنصوب العام انما ينتظم على
مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد عدي بالواو وبتقدير
كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر وفيه ان الواو لا تعمل لانها
لا صل من حروف العطف وانما لا تعمل وبه ضعف على ان
انتصاب ما بعد الواو انتصاب مع في نحو جئتك معه وعلل
قوله بانه منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء و
الخشبة ليس بظرف حقيقة ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو
مقام مع وكان الواو في ما لا ينصو فيه لا اعراب اعربوا ما
بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما بعد
اعرابه قوله والخامس من المنصوب العام الحال حقيقة الحال
هي الهيئة التي عليها الشيء عند ملابسة الفعل له واقعا منه او
عليه نحو جاء زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء

منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع
الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات
العاملة عمله او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو
ما شأنك قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا بل انه فاعل
معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا
مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه او اشير اليه قائما فان ها
من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب
كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فينبغي ان يكون
الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق
ذي الحال ان يكون معرفة انما وجب ان يخالفها لانها اذا
طابقها تعريفا وتنكيرا ايضا ان لا يطابقها اعرابا نزاعا الى
عن بيان الوصفية ووجه اختصاص الحال هو ان الحال تجري
مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل
المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف
للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره قوله وان ارتف الحال عن النكرة

فقد تقدم عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا
اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او منفصلا بينها وبين الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك ما جاءني رجل من بني تميم
فارسا وقوله لا تركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام وقولك
هل اتاك رجل راكبا اذا لم تستفهم عن اتيانه متقيدا بالركوب
وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني
رجل راكبا ولم يتعرض المص لما ذكرنا من القيود نسيانا او تساهلا و
اطلق القول بالتقديم في كل نكرة ولا يستشهد بقوله لعزة موحشا
طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين و
الاخفش واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن في
الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه
في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع
طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين التقديم
الحال عليه وكونه موصوفا بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد
يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاء راكبا زيد

اسم الفاعل

٤٥

زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد
فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل
والصفة من التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور
لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس
كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه
للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك
الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل
اسم اشتق لذات من فعل اسم الفاعل اسم مشتق لذات من
فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز
بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل
عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز
بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات
من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لان الصفة المشبهة
من افعال الطبايع ولا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا لا نعني بقولنا
فعل الحدث بل المراد انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة

المراد بالاسناد هنا اللغوي دون الاصطلاحي

فعلا نحو كذيم وانما قدّر الجريان بالموازاة للفعل في الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به
الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم
في الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي
هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا كما تقول يضرب
والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس
ولا تقول هذا ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم
يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان باسطا وان كان
ماضيا في الظاهر ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع
موقعه نحو يبسط لصح ذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة
نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم انه يشترط عمله اعتماده على احد
الاشياء التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر
الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين قوله اسم
المفعول اي لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل فاعمل

الفعل

فاعمل عمل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو في شرطه
اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين ومن الاعتماد
تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بالمضروب
كما كان يرتفع بيضرب ومضروب في التقدير جار على يضرب
لان اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما
فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع الياء واما نحو
مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه
ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة
هي ما لا يجري على الفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم
ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك
وهي نبذة من الصفات يعدونها اسماء الفاعلين وهي مشبهة
بها من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم آباؤه وشريف حسبه فترفع
هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم آباؤه بالجمع
دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ
الواحد يحتمل رفع الفاعلية والابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف

الجمع فانه لا يحتمل ان يكون مبتدا اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون آباؤه
اذ المبتدا اعلى على الخبر اذا كان صفة كيف يمكنك
مثلها الصفات ومن معنى الماضي نحو زيد كريم آباؤه
الكرم شيء قد وجد فيما مضى كيف جاز ان يعمل النوع على الاصل
اعني اسم الفاعل ان مثلها الصفات في حكم اسم الفاعل
في انها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح
في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم شيئا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد عالم غلامه
ثم يؤيد الحال والقياس قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان
ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه
امس فقبح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال
حال محكية وليست كذلك كما في الفعل واسم الفاعل نحو
زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد
حسن غدا ابوه الحسن او حسنا قد انقطع المصادر هو

قوله اسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان
الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه
الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان
المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم
بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث
وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل
الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة
كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على
ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون
فيه الاصل وزيادة واما ما يتمسك به الكوفيون من اعلال المصدر با
عتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على
اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل
على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل
والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا فكل فعل له رفع ونصب كان المصدر كذلك واما
قال كما تقول من ان اضرب لان الفعل المقدر بان ينتصب له المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد

وارجو ان تخرج نحو بلغني خبر ان تخرج وان تخرج خروجه فلما كان بمنزلة مصدر
في باب وفي معنى المعنى كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع
تقدم ما يعمل فيه عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضربك كما لا يقال ان ضرب
ويضاف الى الفاعل اعلم ان مصدر المتعدي المضاف على خمسة
اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من
دق القصار الثوب والفاعل مجرور لفظا مرفوع معنى ولذا حمل
المعطوف عليه والصفة على الموضع نحو من دق القصار وصاحبه بالرفع
مثلا او من دق القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل و
يترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى
هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم بعضا و
المضاف اليه منهما مرفوع معنى لانه مفعول لم يسم فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو
عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى
المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من
دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين
منصوب معنى لانه مفعول ولا يجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما
المصدر اللازم المضاف نحو ضرب واحد وسواء ان يضاف الى الفاعل نحو

نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر
الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع
فيه فيجرى مجرى المفعول والمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي والكلام
فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن
الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص
لقلته ويدون ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به
وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس
ولا يثنى من اسماء الاجناس يحتمل الضمير ويدلك على صحته انك
لا تقول اعجبني من هذا [illegible] اكله كما تقول ان [illegible] اكله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل
ابدا خبر او على وضع جار مجرى الخبر فاقتضاؤه ما يسند اليه
مقدر [illegible] خلوه عن المسند اليه فقد اخلت بخلاف المصدر فانه اسم
وهو اسماء كلها لا يلزمها ان يكون مسندا الى شيء واما قوله تعالى وهم من
غلبهم سيغلبون اي من قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن

قراءة بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك وعلى هذا فالوجه ان تقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل
وقد قرأ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم
ومجال الكلام في هذه الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب الممل
قوله والمضاف كل اسم أضيف الى اسم فان الاسم والاول الثاني
اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف
وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فيقوى بذلك على
العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان
معرفة في الاضافة المعنوية يعرّف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا
قلت غلام كان شايعاً في امته غير مخصوص بواحد فاذا اضفته
تعرّف وصار لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر
المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف منزلة
التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان ينتزع
معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا
كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك
اذا قلت راكب كان شايعاً في اجناس الراكب فاذا قلت راكب
فرس خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان

٤٩

لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه
التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال
في الغالب احترازاً من قولهم ثبت العذر وقتلى الطف فقد
قيل ان هذه الاضافة بمعنى في نحو ثبت في العذر وقتلى في
الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي
غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها تبيين
النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفته
بيّنته والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضاحاً لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة كيف والمضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما
لا يجوز ان تفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز
ان يكون اللام فاصلاً بين المضاف والمضاف اليه وايضاً
فلو كان اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالاً وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر

ولفظها محذوف حذفا يجريها عن ان يكون في حكم المذكور اولى عدادة
المضمر واذا كان كذلك فلم يتبين لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم
يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن
الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا التابع لتضمنه
حرف الجر واو ذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم مبنيا نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل
من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلئن يتم التضمن الا بان
يجعل الاسم نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه
لم نتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واولى ان المراد بالحرف
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بمعونته
فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره
للحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون للمضاف
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته
لما كانت معانيها تشتمل على معنى حرف الشرط تضمنت وبتضمنها
اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف
دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون هو المتضمن لمعنى

لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا لتضمنه في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولئن سلم لنا هذا التضمن فلا بد بان نعطي
الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة تحدث بها هذا الحكم و
معلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه علة تحدث بها
الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو
ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء
المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى هذا يكون فا
المضاف متضمن لمعنى الحرف فانه لا يبنى فالجواب ان
الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء يوجب مناسبة
الحرف والاضافة مما تعارض المناسبة لانها من خصائص الاسم
ولا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من البناء
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا لها البناء
في معربهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومعاقبته التنوين تنزل عنه منزلة التنوين الذي هو علامة
التمكن ولهذا لا يبقى مع التنوين فكذا ما قام مقامه
ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا

تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها
اذا اريد به الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان
الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون
الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير قبل الانفصال
نحو حسن وجهه انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به فاذا
ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما احتيج الى بيان
موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى
الصفة تذكيرها في هند جائل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح
والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع وانما
لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه تنزل
من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزيادتين في آخر الكلمة ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف
من حرف التعريف انما شرط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة
واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها

وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرف محال
وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن
الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة ليست محضة فان
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف فجوزت
الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لا
يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا
لان التخفيف في الولد انما هو سقوط التنوين والتنوين لا يتصور
مع اللام فيفتقد سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه
من وجه آخر الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضفت اخذت التخفيف من جهتين
وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي
هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها
اللام لان اللام لا توازي الكناية لثقلها وخفته والضاربا زيد
انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط وتعاقبه المضاف اليه فتكون
في الاضافة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز
الضارب الرجل مع انك لا تفيد خفة لفظية لانه تشبيه بالحسن الوجه

من جنس الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس
محلى بلام التعريف كالوجه فاجري فيه الجر تشبيها به كما اجري النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد
اذ لا تفيد الاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو
الضاربك والضاربي والضاربه فجائز لما فيه من استبدال الضمير
المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل
هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد
فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو
ضاربني والضاربانني والضاربونني كراهة اجتماع الزيادتين
في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا اجراء للباب على وتيرة واحدة
فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا وهذا ما اختاره
الزمخشري ومثل الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في
يضربني [illegible] لان اسم التام انما ينصب لان اسم التام التمييز
لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويميز الابهام عنه وانما وجب ان
يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه تام مع ذلك شبه بما ينصب المفعول

من الاسماء الفاعلين والمفعولين بلا نون ان لا توجد في نحو ذلك [illegible]
خلا اسم فيه تمام اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين ونحوه
لاجناس المكيلات فينتصب خلا مثلا اذ لا تقتضي الاضافة اياه ومثاله
يضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا
نحو ما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات
فاشبها ضاربان فينصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك
عشرون درهما لانه تام بنون الجمع وهو يحتمل من اجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم
كقفيزان ومنوان وتمام بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان
اضافة المعطي الى الضمير تمنع من ان [illegible] درهم فهذا التمام اسم التام با
التنوين ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو
التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود
خل وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع
والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم
لان عشرون اسم [illegible] موضوع لضاعف عشرة وليس بجمع على حد
مسلمون ومسلمين اذ لو كان كذلك لوجب ان تقع ثلثون على تسعة

فاعل تقع

انا جمعا على اسلم

لان التنوين والنون على شرف الزوال

اي يكون تسعة افراده اذ هي ثلثة ثلث مرات

ثلث مرات لما يقع المكمون على ثلثة انفس ولما لم يختص ثلثون
بثلثة ثلث مرات علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا
العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد
بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول
في ملوه عسلا مل عسل لانه مضاف الى التمييز ويمتنع ان يضاف
الشئ مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين
بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم التام
بالتنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فلم ينتصب وانما الابهام في قوله
موضع مضافا الى كف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف
نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها يمنع من الجر وتوجب
النصب كما يمنع اضافة الملء في قولك ملوه عسلا فان قلت
ليس ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة
وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه الى الكف قلت كذلك الملء
لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص كالاناء او الى ما
هو مكيال معروف كالرطل وغيره فاذا ايراده في تمثيل الاضافة
اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام
بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط

بتمامه مشروط باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز
هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها ويدلك
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف اليه شئ لفظا او
تقديرا نحو ما في الفلاة كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا
انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب
ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه و
قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه
لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم التام با
لتنوين وهو الاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يوقع الى اعمال
عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد
الاجماع منهم على رفضه ولو انه لو ان ذلك جائز عاملان على معمول
واحد فالفعل بانتفاء منهم لو احد منهما لا بعينه انهم اختلفوا
في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا
ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه
وقد افتقد الشرط هنا ويلوح كلام الشيخ هو الذي عنه المشكل
من جعله العامل ههنا الاسم المنون لا ان الشيخ ما جوز ههنا

النصب لوجهين جعل المقص الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح
في ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للاقرب منهما وجود
الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا هكذا ويقال للثلاثة
الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول وقد ذكر
اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه
قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي
المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال
ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مشابه اي للمضاف فيما ذكر من المثال
وانما سمي مشابها لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد فسرت ما عندك
من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله بخلاف لي منوان سمنا
فقد فسرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تفسره بشيء قوله و
التمييز رفع الابهام عن المعدود كذا اعلم ان المعدود قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم
المثنى والمجموع من قبيل المفاردة وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه
ههنا الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا عرفت هذا فاعلم ان

ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في
احد طرفيه فالمميز للاول يسمى تمييزا عن الجملة وبعد تمام الكلام نحو
طاب زيد نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لانه
الطيب على الاسناد ولا في زيد على الاستقلال والمميز للثاني
يسمى تمييزا عن المفرد وبعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فا
لابهام ههنا في الراقود لا غير فتدبر فانه ينفعك خلا

باب الثالث في العوامل اللفظية السماعية قوله وهي ثلثة اصناف
انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في
العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء
والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل
لمشابهة الافعال او الحروف فهي في العمل متاخرة عنهما سواء
كان ذلك بطريق القياس وغيره ثم قدم من الحروف العوامل
ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة
ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على
ما هو العامل عملين [illegible] واحد على الاثنين ثم قدم من العوامل
عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار بلا شبهة ولا خلاف
بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف

اسم الفعل، و(في) موضعه عامل في الجملة، تجوّز، والمراد العامل في كلّ واحد من جزئي الجملة لأن الجملة من حيث هي الجملة لا تستطيع أن تكون معمولاً فيها إذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل. أما الجارّ فسبعة عشر. الحروف الجارّة موضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء وكلها تشترك في إفادة هذا المعنى لكن لها وجوه مختلفة بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد أن مبتدأ الخروج كان من البصرة. وقد يكون للتبعيض في أخذت من الدراهم أي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لأنه يدل على أن الدراهم مبتدأ موضع أخذك كما أن قولك خرجت من البصرة يؤذن بأن البصرة مبتدأ خروجك إلا أنها في الدراهم أفادت التبعيض أيضاً إذ كان ذلك ممكناً ولم تفد في قولك خرجت من البصرة لأنك إذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها إذ لا يصح أن تكون خارجاً وغير خارج. وقد يكون للبيان في عشرة من الدراهم وغير ذلك فعل من الدراهم تبيين لاسم المعدود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان قالوا وهذا قريب من الابتداء إذ جعل مبتدأ اجتناب الرجس من الأوثان وتكون زائدة في غير الموجب نحو

نحو ما جاءني من أحد وفي المنصوب نحو ما رأيت من أحد، وجه جعلها في حال الزيادة أيضاً من دخولها على المرفوع لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الأسماء إلى الأفعال فتكون حال الزيادة تابعة لحال الأصل لكنها لو دخلت مع أنها زائدة لم تخل عن شوب معنى الابتداء ولهذا أفاد السيرافي إذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد إلى أقصاه ولهذا قالوا إنها للاستغراق. ولعل الصواب أنها في ما جاءني من أحد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي إذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني أحد وما جاءني من أحد لإفادتهما جميعاً معنى الاستغراق لأن أحداً إذا اقترن بحرف النفي وهو منكّر يفيد الاستغراق البتة إذ لا تقول ما جاءني أحد بل اثنان. وأما في ما جاءني من رجل مثلاً فليست بزيادة محضة حيث أفادت الاستغراق لأنك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق قطعاً بل محتملاً وصحّ قولهم ما جاءني رجل بل رجلان فتشهد لذلك من حروف الكلام إلى الاستغراق وأزال عنه احتمال غيره كما أن لام التوكيد حروف صيغة المضا[illegible] إفادة معنى الحال قطعاً بعد أن كانت محتملة لها ولـ[illegible] هذا التقرير استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من أحد دون ما جاءني من رجل ثم إن زيادة من في النفي وما جرى مجراه

مسبوقة ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن

مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والى لانتهاء الغاية

نحو سرت من البصرة الى الكوفة يريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد

تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم

فأولوه بتضمين راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهوا في اكل

اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه

وهي ان المجرور بحتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة

حتى راسها فان الرأس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت البارحة

حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة ومنها معنى قولهم

ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء المذكور

منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي

ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب

ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز

حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم في مسألة السمكة

نحو اكلت الرواس ولا يجوز ان تقول نحو انقطع عقد الرواس اذ لو جاز

ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره

ولم يجز على ما مر وان تدخل على المظهر والمضمر معا نحو الى زيد واليه

واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا خلافا لمن قال حتاه وان

حتى لا تلي الا الجر فيكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى

اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر

وتخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها

لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور

ان يكون طرف الشيء من غيره ولهذا قالوا انما تذكر للتعظيم

او التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ

من اعلاه فادناه غاية وطرف له واما التي للابتداء فنحو قولك خرجت

النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جازت في مسألة

السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها

عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها

مأكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو

المال في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الوعاء

والثاني من الظرف واما الباء فللالصاق نحو به داء اي التصق به

نحو خامره ومنه مررت بزيد ومنها اقسمت بالله فالباء للقسم

وحقيقتها الالصاق ومعنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف

وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد

منه الفعل توخيًا للاختصار مع كثرة الاستعمال وذوقًا للاختصاص
والمنع من الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله جاز ان تكون مخبرًا لا مقسمًا
وقد اوقعوا موقعه الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج والمعنى
اذ معنى الجمع ومعنى الالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله
لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم مثل تجاه وتخمة وتراث
ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم يستبد عن اختيها بجواز
اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه
وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك اخبرني فهو
استعطاف كلمة طب وليس بقسم على الحقيقة والتاء لكونها فرعا على
الواو لم تدخل من المظهر الا على واحد وهو اسم الله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت
به اذ المعنى اذهبته فان قلت الهمزة للتعدية في اوجهها الآخر
قلنا نعم الا انها في سائر ... وبها قد افادت مع التعدية معنى آخر
وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا ... كونها للتعدية قسمًا منفردًا
ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم ويسمى ... اداة وصلة للفعل
وتكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها
قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء

والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم على احد
الوجوه وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اكثر منها
في المرفوع لما سبق في ... واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر
اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق
نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له اجري مجرى
المملوك وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا جاءني اخ له وابن
له وقد يزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه
ان كم في الخبر نظير رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير
تقول رب رجل لقيتهم وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم
غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع
المدح وعد المآثر نحو يا رب يوم لك منهن صالح ولها تستبد
عن سائر حروف الجر باشياء منها انها تصدر الكلام فلا يقال
جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي متواخيان ولهذا
والنفي له صدر الكلام ... نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد
بمعنى ما رجل ... النفي ومن الاستفهام والشرط بصدر الكلام
لا ... ان تدخل الجمل لتفيد معناها فوجب ان تصرف العناية
الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة

وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا احكم بان الضمير
في ربه رجلا نكرة وذلك لانه لما اريد به شئ معين مثل زيد وعمرو بل ان
يراد به شئ ما فلهذا فسر بالنكرة كالنكرة ولو كان معينا كما في لا مثله رجلا
لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز لا مثلك رجلا ومنها ان فعلها
الذي تسلط على الاسم يجي محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر في الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان من يفهم
المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت وما كان تدل عليه بحذف
كما حذف مع الباء في بسم الله ولا تظنن ان يفهم هو الفعل المسلطة
معنا اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة
عليه لزم ان يكون الشئ فاعلا ومفعولا معا ومنها ان المجرور بها لزم
الصفة اما بجملة كما مر واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا انما
لزم ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه ادخل
في باب التقليل لان رجلا فاضلا مثلا اقل من رجل وحده ومنها
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل يفهم
كنت مخبرا بالذي تفهمه في الماضي ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما
بعد قليل ام كثير واما قوله تعالى ربما يود الذين راجع الى معنى المضي لان

٥٨

لان ما اخبر الله به من وقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد بمنزلة الموجود
الحاصل فهذه احكامه رب وههنا سوال وجواب لا بد من ذكرهما
وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت
مثلا كان رب موصلا ادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه
فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر هنا يتصل بالفعل
المتعدي به وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ
لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على ضربين
اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة وان
لم تكن هنا اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها
متناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدي
وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا لقصد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل وهذا
تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء ويكون تارة حرفا وتارة
اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السطح فهي هنا حرف جر
لايصالها الفعل [illegible] هذا زيد على السطح لايصالها معنى
[illegible] الى الاسم وقولهم عليه دين لا تخرج عن معنى الاستعلاء
[illegible] بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعد ما تم

اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخله الجار واما عن فهو للبعد والمجاوزة
ويكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى
ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم
لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة ثم
قوالنا لذلك رميت عن القوس على ان مبدا الرمي منها قال عبد القاهر
وكل موضع لم يصلح فيه لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان
تقول ادنيت الابن من زيد لان هذا موضع التعدي فقط واذا
كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه الثاني
نحو قولهم سقاه عن العيمة اي بعده عنها وجاوز به حكمها
الى الري فان شئت حملته على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا
من عمل من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز الا ان
يقع فيه عن فلا تقول زيد عن عمرو لانك لا تقصد ان احدهما انفصل الفصل
عن صاحبه اليه وتعداه وانما تريد ان تفضل زيدا بذاته هذا الموضع
واما كونها اسما ففي جلست من عن يمينه اي من جانبها واما
الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا نحو ذلك الذي كزيد اخوك
ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي بها ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ
لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا حينئذ

٩٥

حينئذ الحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا تبادره فاعله فيكون
جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد
على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى
مثل لان ذلك قليل غير متوسع فلا يجوز ان يقال جاءني الذي كام
اللهم الا في ضرورة الشعر وما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا
مستمرا اي طال السعة علمنا انه حرف جر ويكون اسما في نحو
قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد واما مذ ومنذ
فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ثم يريد
ان مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف او صلت الفعل
قبلها الى ما بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي
استغرقت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيرفع ما بعدهما ويكون
على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم
الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة
الجاري في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الاحسن
النكرة بعد [illegible] انت عندنا مذ وقت مثلا لما افادت
بخلاف [illegible] ما لقيت العرون امره اذ كل احد يعلم ان ابتداء
الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته

ان يكون المخاطب عند المتكلم

منذ يومان لانك قلت امد ذلك يومان واول وقته وآخر وقته يومان
ولا يجب بيانها بالموقت وانما يجب العدد ولو قلت منذ يوم
الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على تأويل ما رأيته منذ
اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين
ما اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا
الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي
منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد
اول المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة
ويدل على انك رأيته فيه ثم فاتك كما في الجر والفرق بين
الموضع والجر من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة
وفي الرفع على جملتين احدهما رأيته وثانيهما منذ يومان لان منذ
مبتدأ ويومان خبره فكأن المعنى ما رأيته وامد ذلك يومان كما
تقول ما رأيته وايام البين طويلة وانما لم يسغ تخلل العاطف
بين الجملتين نحو ما رأيته ومنذ يومان كما ساغ ذلك مع ما قررناه
من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الاولى التي قبلها الا انها
تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته
ولم تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي

واذا قلت منذ يومان فقدت العموم وخصصته فلما امتزج
احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى الواحدة فلم يجز دخول
العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما فارق المقصر ويجوز
منذ يومين لانه تقرر ان الجر بمنذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا
واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رأيته
منذ يومان لانه فارق المقصر هذا التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع
وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدرة بهذا المقدار وهو
انه موازن بهذه المدة مبتدئ من اوله ومنقطع عند آخره
رفعت ولو اردت ان مبدأه اول هذين اليومين الى ان يتصل الزمن الذي
نتكلم فيه ولكن لا تعد الفعل بالمدة ولا تسمح بها لانك تريد انه كالمسمى ان
انتفاء بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رأيته منذ يومين تريد ان
الرؤية انما صوبت منذ اولهما اول يومين من هذا الوقت ولم ... فعل
بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه
ويدل عليه قول الشاعر حاشى ابي ثوبان ان ابه ضنا عن الملحاة و
الشتم و ... انما فعل ماض بمعنى جانب نحو حاشى
القوم حاشى زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فهما الا
ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول و

منصوب في الكل على المفعول له والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا
وعدا زيدا اي عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا
اي ليس بعضهم زيدا وانما لم يتصرف سيبويه فعال لانها لما كانت
للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما
على عدا وخلا تنصبان البتة لتمحضها فعلين اذ ذاك وذلك
لان القائل الصادق في مواردهما ومواردها استعمالها لشهد
بما الذي يصدر ان بها انها لا تخرج ان تكون مزيدة او مصدرية
مع علم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد وان يكون
الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني
القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء
عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل بالحرف
وانما تتصل بآخره نحو انما ذهبا واذا دخلت على الفعل دخلت اوله
نحو ما ضرب وما يضرب وأما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر
في المائة الواو بمعنى مع قد سبق ذكره الخلاف في عامل المفعول معه
وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة
الواو وتضعيف ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه
فلو كان الواو بنفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا نحو زيدا

ولا انتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلت ان الاصل في
الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل
للفعل الذي له تأثير اولى من ان يجعل للواو الذي لا تأثير له فيه على
ان المصحح للمفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا
عد الواو عاملا ولعل نحوه عما ذكره في المائة لرفع هذا التنافي
وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان
الاول لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والثانية
والثالثة لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما ولا
اهمال ذكره وآو هي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء
صورة وان لم يكن نداء حقيقة تنصب المنادى اذا كان
مضافا كقولك يا عبد الله انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا ازيد
او ادعو عبد الله وانما قال كذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على
انك تقصد مناديا توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى
بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت ازيد او ادعو عبد الله فنصبت
المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا

لأن ما سادًّا ابيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسدّه وتنادي با
بذلك من لا لبس بالجنس كما قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكأنك
قلت يا إياك أعني وإنما جاء يا ليدل على النداء وإياك ليدل على الخطاب
لأن لا سم المظهر وإن كان يستعمل للغائب الا انه ههنا نُزّل منزلة
كاف الخطاب وأعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر انتهى
قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف أم للفعل المضمر فذهب الاكثرون
الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب بعضهم الى ان العامل هو
حرف النداء لنيابته مناب الفعل وبعضهم أنهم أجازوا الامالة في
حروف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة
التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد
واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وحمل عبد القاهر
الى هذا المذهب او مضارعا له نحو يا ضاربا زيدا المشابه بين منزله
والمضاف من ثلاثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لأن من لا بحر ان
يجعل متصلة بزيد او بخيرا كما ان الاول لكان زيد مع الجار له موضعه
مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لأن الثاني قد اتحد بالاول
اتحاد المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف
اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه

بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا
غلامه ويا حسنا وجهه والثاني دون الاول والثالث في قولهم يا
ثلاثة وثلاثين في اسم رجل او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
رجلا ههنا نكرة لأنه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده
فهو المنادى وأما المفرد المعرفة فمضموم لما سبق من شأنه
الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب وأما
المضاف فلم يبن لما ذكرنا ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته
اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم
التمكن وأما النكرة فلم يبن لانتفاء علة البناء فيه حيث لم يقع
موقع كاف الخطاب وفي توجيه يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المفرد
المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد
والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة و
انما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته
بالنداء فجرى مجرى ان تعرف الرجل بلام التعريف فقصدت واحدا
بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على
علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل
حسنا نحو زيد من الزيدين كما تقول رجل من الرجال ثم خص

... النداء امر بين الجنس وبه لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع
يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية
باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة
لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف
النداء واسم هو شانه نحو يا هذا مع ان اسم هو شانه لا يقبل
التنكير والبحث مستقصى في المفتاح ولكن محله النصب
لما ثبت ان من الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد
المعرفة لم ينتصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في سائر
المبنيات اذا دخلها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل
جواز النصب في وصفه نحو قولك يا عمرو الجواد فلولا ان محل
الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس
الدابر فالوصف مرفوع لو فرعه صفة لما هو مرفوع المحل وان
كان مكسورا لفظا وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ ثم انهم جوزوا
الرفع في توابع المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس
... بالجر وهو آخر النظيرين لان الضم لما اطرد في كل موقعه
اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جاءني احد فاجيز الحمل على

على اللفظ بخلاف المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا
مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا نعت
المنادى المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا
ذلك منعهم في الضمائر لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع
موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم
قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير اليهم بلفظ الغيبة مع انه منادى
مضموم نظرا الى ان الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب
في الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا اشتبه بالشيء لم يجر على سننه
في كل حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا
على اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان نحو ما فيه الالف واللام من
المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا
ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف
واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان كان
تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه علما للنداء الذي يفيد
التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر
مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم
ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف

اي لو كان المعطوف على المنادى بدون الالف واللام

الرفع والنصب بل حكم المعطوف ههنا حكم المنادى بعينه كانك قلت
يا زيد يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل
حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا
اذا كان التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان
التابع يتنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان
مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيد
اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم او كلهم ويا غلام ابا عبد الله
ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو ويا ايها الرجل مثل يا
زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان ايا وان كان منادى
صورة لكن المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤوا باي ليكون
وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص
بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف
وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا
تستطيع ان تقول يا اي ولا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير
فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها عوض
لانا لا نعتقد ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي
يكون لها عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك

ولذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا
بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المعرفة فانهم يسمونه المبني
المشبه بالمعرب ومن حقها ان تتطفل على تلك الحركة فاذا ينبغي ان
يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء لان حطها
من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني
قد اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن في جعله العامل
في الصفة كونها كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكر عبد القاهر
وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما
يستوجبه من الاضافة ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام
لما سبق من الاشارة الى العلل الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء
على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف
واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة اله
فصارا كانهما قد نزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة
في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت
عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا
فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض منسلخا عنها
معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة

الاصلية فقطعت قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن
الموصوف به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان
يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد لخصوصيته وذلك لان
الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك عن كونه ابنا فكان صفة لازمة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا انزل
منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم ينعكس لان
الحركة التي استحقها الابن حالة النداء كانت اعرابية وهو النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
للاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر
بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو
حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب
الكتاب شبهه هذا بامرئ وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ
حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل
الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عري الكلام عن مقارنة الحرف كما في
نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح يمكن ان يحمل على
ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح ويمكن ان يصرف البناء في قوله بنيت

بنيت الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته
بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد
ابن اخينا ويا رجل ابن عمنا لان القياس ان لا يجوز الاتباع في
كلمتين وانما سوغ في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع
ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة كا
لجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا
بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال
والامتزاج يتنزل منزلة جزء من الموصوف والابن اذا اضيف
الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون
اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم
ما يكون من النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا
لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ
لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه
انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو
وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يكن بين علمين نحو هذا زيد ابن
اخينا قوله وان لم تبين علمين كان كسائر الاسماء اي كان الابن
كسائر الاسماء في المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف

على الفتح قوله ويلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة
تفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل
ونحو قوله يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو
اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل
المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف
الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة
على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء
على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا
او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم هذا الالتباس
لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في نحو
ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل
وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد
ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لا
يعرفك احد قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسر هذا جواب عن سؤال
عسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوح وهو ان العرب تقول
يا للبهيتة فتكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كان قولهم يا بؤس

يا بؤس لزيد والمعنى يا قوم للبهيتة اي احضروا وشاهدوا وتعالوا للبهيتة
البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها يا للعضيهة ويا للافيكة
قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في
آخر الاسم على سبيل الاعتباط ومعنى الاعتباط ان ينحر البعير ونحوه
من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الاسم من غير عارض من
اعلال او تجاور ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة
رخيم وهي التي يكون كلامها لينا محذوف الفضول فيكون موافقا
لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام ضعيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للجارية مليس رخامة فسمي
هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص
بالنداء لان النداء باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ولان النداء
انما يكون لامر مهم فالمنادي يود بالترخيم ان ذلك الامر مما لا
يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة قوله وله شرائط احدها ان يكون الاسم
علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زائدا على ثلاثة احرف
ليبقى بعد الحذف على ما هو اصل الاسماء والكوفيون اجازوا ترخيم
ما كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا كما فعال في المسمى
بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويد وقال

اصحابنا ان هذه من شذوذ فليله من الاستعمال بعيدة عن القياس فلا
يحسن ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو
حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه
لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة
انما تكون بعد عد المناقب من الاوصاف فوجب على وجه الكمال
والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يلحق
نوع يتعلق من المستغاث بالالتباس وعدم التفهيم وذكر اما حقيقة
منه او بطرق النحاة نقل بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف
لذكر الشرائط الثلث حضرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب
في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما
قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل
ما بقي بعد الحذف كانه اسم براسه ولم يحذف منه شيء فيسلك
به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار وياصوق في حارث
وصوقل وان شئت قلت يا حار ويا صوق بالضم كيا زيد
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما
لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بلب في المسمى ببلبل ثم ان

ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة
بان كانتا فقد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره
مدة زائدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف منه الا حرف نحو يا حار في حارث
بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا حرف نحو
يا ثمو في المسمى بثمود على اللغتين لان الحركة مقدرة في الثاء
على لغة من ينوي يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان
بقي يحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على اللغتين
وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا نحو يا مرو
بالضم والفتح في مروان هو يحذف ما في آخره تاء التانيث فانه لا
يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان
لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف وان كان المحذوف
تاء التانيث لم يحتج الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة
فحذفه اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم
اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان
التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة هو يا ثبة اقبل او اقبلي
على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال

باقبل آخره مدة زائدة

يا ثبت أصل واحد الرطلين منقود وهو الزيادة على الثلثة وإذا
كان بمعنى الجماعة فالواجب أن يقال أقبلي ويكون كلا الشرطين
مفقودًا وجاز فيه الفتح والضم **قوله** والآن الاستثناء الاستثناء
مشتق من ثنيته عن الأمر إذا صرفته عنه فسمي إلا استثناء لأن
الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى أو من تثنيت الحبل إذا
وضعت أحد طرفيه على طرفه الآخر وعلى هذا يسمى استثناء لأنه ضم
به الخبر وشفع أن الأول مثبتًا شفع بالمنفي وإن كان منفيا شفع
بالإثبات على ما نرى وهو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لأنك إذا
قلت جاءني القوم إلا زيدًا فقد أخرجت زيدا من المجيء الداخل
فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لأن ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لأن الحمار في قولك جاءني القوم إلا
حمارا لم يدخل في الحكم إلا أنه مخرج عن حكم دخل فيه غيره **قوله**
فإن قلت فإذا لم يدخل فكيف أخرج قلنا المراد بالإخراج
صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه **قوله** والمستثنى
ينتصب في الكلام الموجب اعلم أن المستثنى بإلا لا يخلو من أن
يكون في كلام موجب أو غير موجب والمعني بالموجب ما لم يصدر
بأحد الأشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير

الموجب ما صدر بأحدها وإنما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
لأن من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه أي في الاستفهام أيضا
نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فإن كان الكلام موجبا فلا
بد وأن يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني
القوم إلا زيدا وإنما ينتصب لأنه قد شابه المفعول لكونه فضلة
يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل
فيهما بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو
ثمة عاملا وإن كان العامل في الحقيقة للفعل على ما هو المقصود من
مذهب النحويين وإن كان غير موجب فلا يخلو من أن يكون تاما أو
غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فإن كان تاما فلا يخلو
من أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو لا يكون فإن كان فا
لمستثنى منصوب إذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني إلا زيدا أحد وإن لم
يكن مقدما فلا يخلو من أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا يكون
فإن لم يكن فالمستثنى منصوب أيضا نحو ما جاءني أحد إلا حمارا أو
في اللغة الحجازية إذ البدل مشروط فيه عندهم أن يكون من جنس المبدل منه
وإن كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل
نحو ما جاءني أحد إلا زيدا وإلا زيد وما مررت بأحد إلا زيدا وإلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا

ومهنا لا يجوز فيه النصب لكنه يحتمل البدل وهو المستثنى والفصيح فيه
البدل لان الكلام لو حملته على الاستثناء الان قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ
الكلام قبلها تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام
الكلام واذا حملته على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة
ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا
منه بخلاف النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني
القوم الا زيدا لان البدل تقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل
فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت بجاءني فكيف ترفعه
به وقد نفيت عنه وهذا محال لان الغرض ان تجعل زيدا خارجا من
جملة القوم عادما على المجيء واذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت
القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لعافيه الا
من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما
مررت الا بزيد فالفعل الواقع مهنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا مثله لا
بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعنى دون الالفاظ نحو هل وغيرها
ولا يجوز هذا في المفرغ لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو حملته بقولك
لم تحتمل ان تريد اثبات المجيء لزيد ونفيه عنه فان اردت قول كنت قد جعلت

69

الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته
بمنزلة ما جاء ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالانكار رفعته بالفعل المنفي
بما فهذا الحكم على هذه المواضع وخرج منها عن طريقها الا انه لم توضع
لنفي ما فعل وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس كل ليس تستعمل لما
لم توضع له ثم وحكم غير حكمه من الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوعه
في هو صله على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة
لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل
من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن من اضافته
متعرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك
نحو عليك بغير السكون ونحو فيتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل
غيرك ومعناه ان مروري قد وقع على المخاطب وعلى رجل آخر او انك لم
تمر الا برجل آخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل
ويستوي في هذا الوجه خلاف مثل بخلاف في الوجهين الاولين اذ المراد
به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير
ودالة في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من وجه فادخلوا
كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير المعنى الا الاستثناء
اعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا والا لمعنى الوصفية

واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد
غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل
غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلت
لان غير الاستثنائية في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست
واجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيه المتعدي واما الثاني اعني
دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول صح ان الامر
كذلك جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية
دلالة قاطعة على التوحيد [illegible] ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى
غير في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان
في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل
وناصبه ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت
بسواك لانه في معنى مكانك وربما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول
نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما

اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك وجاءني سواك
[illegible] الحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل
المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى المشبهة بالفعل انما
سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية و
انها على ثلاثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت
الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها منصوب و
مرفوع وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك
كما قيل ضرب زيدا اخوك بقي ان تقديم المنصوب هنا لازم وثمة
جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما
هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان تلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او ضرب
عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من مشابهة الفعل
اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة
هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فما
اذا كان الخبر ظرفا فما الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا
قلنا انما جاز ذلك لان في الظروف من الاتساع والتنزيل ما ليس لغيرها

منزلة انفسهما فاجازوا فيهما ما لا يجوز في غيرها ثم تراهم يفصلون
بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر مما اخوا في الحرب من
لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم على ان لانه لا يقع في الاول ان زيدا لانه
لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ثم لم يبلغ ايضا من ضعف
الظرف ان يعمل فيه الحرف معتمدا عليه واعلم ان الاسم والخبر
في هذا الباب سواء المبتدأ والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا
عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية ولما
وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا واما ارتفاع الخبر عند
الكوفيين فبما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف
يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين
ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء فيحتاج
الى خبر وذاهبان خبره ولان لا يصح ان يكون معمولا لعاملين مختلفين
ولا يخبر باسمين له بهذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم
في الخبر فلا يفضي الى اجتماع العاملين فيه. ان وان للتحقيق
اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها
في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا ذاهب بالفتح الا انها
تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سنراه وان المكسورة لا تفيد شيئا

شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لانه يبقى ابدا نحو
ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس و
كان القياس ان تدخل عليها نحو لان زيدا قائم لكنهم كرهوا توالي
حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر وعلى الاسم ايضا اذا فصل بينهما
بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا طعامك
لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر وبقي لما وقع في صلته ان و
ولكونها مع ما عملت فيه في موضع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع
حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي
الجملة فان لم تمض فالنصب ليس الا على ما هي اتفاقا واما قوله تعالى ان
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فعنده كون سيبويه
ان فيه تقديما وتاخيرا كأنه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى
الخبر وانشد سيبويه له وبقي فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
كأنه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في هذه هي هذه ان
بان الصابئين الذين كانوا ابعد منزعا في الشرك وانتب قدما في
الكفر وما بقي اصابتهم الا انهم صبأوا عن دين بان كلما لو آمنوا
لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة
واما في البيت فهو للاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل

فائدة

بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا وتوصلا والصابئين بالنصب واياكم
نعم لكان من التقديم والتأخير في شيء لان التقديم والتأخير في المزال دون
الغارق به هكذا ذكر في الكشاف مر وكان للتشبيه وهي كلمة مركبة من كاف التشبيه
وان ادخلت على ان نحو كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت الهمزة لتكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل
جواز السكوت عليه وانما عدل الكلام عن تمثيله قول ليكون الكلام
مبنيا من اول الوهلة على التشبيه كما يرى انك اذا قلت كأن عمرا
اسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ
التشبيه انما هو بعد مضي صدرها على الاثبات مر ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فتستدرك
بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني زيد لكن عمرو
جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد يترك النقيض المعنوي منزلة
اللفظي فيقال نحو جاءني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب
وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان
معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا
عند الكوفيين دون اصحابنا مر وليت للتمني ولعل للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعل الساعة قريب للترجي

كونه للعبادة والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وفيما لا
يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يترجى وقوعه مر والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع
اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التأكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد
فيكون معها في تأويل المصدر فلا يفيد حتى تضم اليها اسم او فعل نحو
قولك ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة فا
لجملة معها على استقلالها بفائدتها نحو ان زيدا منطلق وتسكت كما
تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول اي نحو ذلك وما كان
مظنة للمفردات فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان
عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق
لكن انها لا تقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل
التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان عرضة
لدخول ان عليه نحو ان ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع
حرفين بمعنى واحد مر وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها

وانما فتحت بعد لو نحو قولك لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا
كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير
لو وقع انك جئتني لاكرمتك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول
الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعد لو
ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره
الزمخشري وقد اعترض بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
وقد اجاب عنه بعض المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده
لما التبس بالعطف لقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة
المعطوفة عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف فكان
ونظيره زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا انما صح نصبه مع كون
الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد
لما التبسا عطفا صار عمرو لالتباسه بمن هو سبب زيد فكان الضمير
المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدا
محذوف الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا
منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان
بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدا الا كيف والمبتدا
مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت واخواته

واخواته لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت
ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان
وصلتها ولا تحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه
اذا قيل علمت ان زيدا منطلق يجري في صلتها ذكر الحديث والمحدث
عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه
من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك
فغرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل
ذلك ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم
ان المراد علمت انطلاقه وانما قلنا يجيء لا ذكره واذا قلت
علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون حديث ومحدث عنه
ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت
تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على ما سيأتي بيانه
فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فتكسر
فصل وتدخلها الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما
تدخل على هذه الحروف الستة فتمنعها عن العمل فتهيئها للدخول
على الفعلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف
وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء

اي قصر الصفة على الموصوف

على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم
زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر
مثلكم وقوله انما ينهيكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان من الحروف لما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عمل
عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيأ للدخول على الفعليتين
فان ان المكسورة اذا خففت لزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية
واذا دخلت على الفعل فلتدخل على من فعال الداخلة على المبتدأ او
الخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت تعوض
عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاربعة
السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة
لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال ومن الحروف ايضا
اما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيدا لقائم وان كان زيد لقائما
وان ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج
وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو
جاءني وكان ثدياه حقان قوله وبين ان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس فيحصل لهما
مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لشبهها بها من وجهين احدهما

احدهما النفي والدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما اذهب في
الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها
لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو
ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم يعمل لا الا في النكرة نحو لا
رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في
الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها
بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في نحو لا غلام من غلب وذلك لا يتصور الا
في النكرة وبنو تميم منا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما
ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل من قولي قال الله
ما هذا بشرا وقوله ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي
بالا لو قلنا ما مثلك بما بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي
وقد ابطلت في ذلك واما ليس فانها تعمل مع ذلك لكونها فعلا و
ذلك لم يبطل الفعلية ولذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم
اظهارا لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتا فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولها
عن سننها من صلى فان قلت ما بالهم التزموا تقديم المنصوب
في باب ان اظهارا للفرعية وفيها ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان
الا اظهارا الزعبية

محسب

بتشبيههن

مرا حرا انها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا اجروا ايقاع المخالفة
بينهن وبين ما هو الاصل لئلا يتشبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة
القوية فامن فيهما من اشتباهه بالاصل ولهذا وجه آخر اعلم ان
النكرة نحو رجل وفرس يشمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت
عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل
حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قولهم ويقال له نفي الجنس
وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس
الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كونه
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه اي التي لنفي الجنس قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء
على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتخفيفا للتقابل
ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا
صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبق ان شانه الى
العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمولة في المضاف والمضارع له
لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه
فلا يتقدم ما والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب
انك تقول لا مسلمات في الدار بفتح التاء لان الحركة للبناء لو كان اعرابا

نوع التجوز

كينونته

وانما غير معمولة

اي اب فتلحقها اخفها الذي هو الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا
ان الفتحة لمتمسك للاسم وصله ولكنها للاسم ولا بناء صلة في
لك ولا بسبب لك فيكفيه لان المضاف من
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتوغل المضاف ح ولامتناع دخول لا على
المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد عندنا
او غدا في الدار ولا حاضر الا سنة عمر نحو لا غلام رجل كائن عندنا
ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف
كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه
حجة من قال ان لا محذو بها حذو ان موجب ان ترفع الخبر كان و
ايضا معنى النفي فيها يقتضي الجملة فوجب ان تكون عاملة في جزئيها
وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل انحطاطا
لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي في موضع المحل بالابتداء
فوجب ان تكون الخبر خبرا للمبتدا ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل
فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان عندنا بالرفع
عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا
يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان

اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه
حذفا ايضا عند الحجاز ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او
في الوجود الا الله تعالى فان كررت لا مع المعرف جاز فيه الرفع
نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في نحو قولك لا رجل
فيها ولا امراة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام
امراة فيقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا لا تعمل فيهما وقد كرروا
في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة
بفتحهما فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول
ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الاولى لنفي الجنس
والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا
على لفظ المبني لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع ان يقال
لا حول ولا قوة برفعهما كما ذكر والخامس لا حول ولا قوة
برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا
وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية
في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع ما بعدها

بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها مجال توقف
واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ
اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة
فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة
الشعر والا فيكتفى في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز عند
مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي و
لا عمرو والمفرد لا يتبع الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة توقف والحروف العاملة في الفعل
المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية
نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المثقلة
لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك
كما ان بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل
ان الحرف الناصب هو ان وحدها والباقي لا ينصب الفعل الا وهي
مضمرة وهم يكثرون على خلافه توقف ولن لتاكيد النفي في المستقبل فاذا
وكدت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان وعند الخليل

عند التحقيق

كما يقال بلغني ان زيدا يقوم

تعمل لا افعل

فاذا الكل
واذا ادرك

اصلها لا ان مخففة الهمزة وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة
وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا
فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا لا يلزمه
لان الحروف تتغير احكامها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا
يبطل معنى لو ومعنى لا وتحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني وعلى هذا
اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف وقوله
فان ان لن تفيد التأبيد ليس بثبت وبقي بما جاء في تحديد الفعل بعدها
نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء بدليل قوله لن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا
ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد
اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم
كيمه على حد قولهم لمه والا صلح كيما على ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان نصب
الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كانت حرف جر لما دخله الجار
قوله والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن
قال لك انا آتيك غدا جئته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها

ومعانيها

لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد

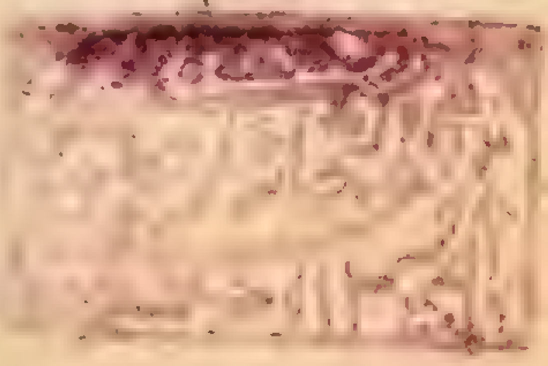
وانما لا يعمل بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مشغولا بها غير معتمد على
شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد
على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن
لان خبر المبتدأ اسم ولا يستقيم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا لهما
قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد وقع
حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان ما قبلها وقد وقع
قبله المبتدأ كان المبتدأ اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تأتني
اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب
فلو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور
واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع حيث لا يتصور النصب بعدها
وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها
معتمد على اليمين ولو اعملتها لبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا با
لنصب لانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على
شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان ان وكي ولن لا حظ لهن
في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى
الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال

معنىً ولا يجوز في اذن حينئذ يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر قوله
وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعده اي بعد سائر الاحرف اعلم ان تصرف ان
اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع ظهورها ومع اضمارها فان قلت
كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن
ايضا يدخل على الماضي كما في قوله اذاً لقام بنصري معشر خشن قلنا
لا نسلم ان اذن في البيت دخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت
بين الشرط المقدر او القسم المقدر وجوابه ولا تعلق له بما وقع بعده و
تقديره والله لقام اذن اذا او
الحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما
لفظا فلانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه لا تعلق
له بالماضي من حيث المعنى بل هو ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام
بنصري اذن وجواب ثان انه وسواه لانه للاستقبال جعل الدخول على الماضي في مقصد من خواص
ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع
الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله
وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا وصل هنا الفعل بعدها وجب
ان يكون منصوبا باضمار ان الحروف الستة اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت حتى ان
ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل على ان

بحتى

نحو عجبت من ان ضرب زيد عمرا

نحو من ان ضرب زيد



ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر داويت عين ابي الدهيق
بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو
يغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان
لانه بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان ولو كان حتى في نحو قولك سرت
حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا بعد حرف الجر
لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على
اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله
اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على اصلها وان النصب
باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كانه قيل
سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك خفوق النجم في ان المصدر
قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وناب المصدر منابه ثم
ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها
اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني
الدخول لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس
حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالمسبب والسبب قد مضيا جميعا
الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السير كان مترقبا
والآن تحكيه كما كان بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها

دهيق

القفعى انتهى

الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مساغ
للنصب هنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال منه ولام كي اذا قلت
جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل
الا على الاسم ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها
نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني
حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لكان عطف الاسم على الفعل وذلك
فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس
باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار
ان نحو لئلا تعطيني لئلا يتوالى اللامان فان اللفظ به مستهجن جدا منه
ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم تكن
عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتوكيد
النفي فينبغي ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها
ايضا لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل
ملتزم مع السين فالتزم اضمار ان معها ايضا ولم يظهر ان ولا
يظهر لفظ الاسم فيه وفيه بحث يطلب في المفتاح منه واو بمعنى
الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك
الى ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان ومثله العبارة منه

ادالا ان تعطيني حقي

ونحو

معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير
في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا خلف من القول وبهذا تمام تركيب
هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم
يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل
ولئن قلت انما ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او الا او حتى قلنا
وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب
اضمار ان بعدها منه وواو الصرف هي الواو في قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها
لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبار الاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف
العطف لا يعمل واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان
مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن
فله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت
واحد وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما قلت لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل

والمصنف

لبس له

على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك قوله والفاء في جواب هذه الاشياء
الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم لما
قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله
فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا قصدوا الى صنيع يبين ان
قصدهم ان يجعلوا الزيارة سببا للاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر
نحو ليكن منك زيارة فاكرام مني في اضمار ان ايذان بان الاول
سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فحلول غضب مني واما
النفي فما تأتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف
تحدثنا بمعنى لو تحدثنا والثاني ما تأتينا محدثا اي لم يوجد منك
اتيان يتسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لنفي مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل
واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن
عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو
اين بيتك فازورك والمعنى ايكون منك تعريف بيتك فزيارة مني
واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه

موضوع

٨٥

فانه ضرب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك
نزول فاصابة خير مني ومقاربته للتمني هي انك اذا عرضت عليه
النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا
باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك
النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط فالفعل
منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب و
ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك اي
ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جائز فيه الرفع والنصب
نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل ائتنا فحدثنا وان
شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب
لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا و
انما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان
يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان
الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
للحديث اي ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا
ان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما

ولن

من حيث التقدير

لما يكون على ثلثة اوجه احدها بمعنى حين اذا دخل على الماضي وثانيها بمعنى لم اذا دخل على المستقبل وثالثها بمعنى الا ... نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ

علمت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت
بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما
ان ان تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان
ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا
الفعل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على
الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي
الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان
الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل
والمستقبل اثقل من الماضي فعدلوا عن الاثقل الى الاخف واما لم فا
لاصل فيهما ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا
دخولها على الماضي الذي هو الاصل لم يجز دخولها على المضارع
الذي هو الاثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم نفي فعل ولما نفي قد
فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذا
في لما يقال قد ركب الامير لقوم هم ينتظرون ذلك وكذا لما يركب
وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت
معنى التوقع واستطال زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلته بلما كان المعنى على انه لم ينفعه الى

اي وقته ... ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في
لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان تنقل
الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت وهي من الحروف
على هجاء واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي
تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة
عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما
عينه مكسورة فتسكن اللام ههنا كما انهم قد سكنوا العين فيه نحو فخذ
وكبد ونظيره اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث
قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا الجزم لما ذكرنا في لام الامر
ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا اضرب
قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت وهي تقتضي جملتين تجعل احدهما
شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية
للجملتين وجب ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل

للشرط و

الجزم لو لم يعملك ان لا انها كانت للماضي والماضي لا يستحق معه
اعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا
لم فانها تجزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت جئت امس فاني اعطيتك قلنا انه
وان كان ماضيا لفظا لكن المعنى على الاستقبال لان المعنى ان تكن جئت
امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا ان
لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجهه فصل وهما مجزومان ان كانا
مضارعين اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لم يخلو من ان يكونا مضارعين
او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك
اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان
معناه يقتضي الجزائين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا
لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما
الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير موجبة
للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلحقها الا انها في محل
الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه
الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا

لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا يشكل ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان
الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتك وآتيك اما الرفع فلان الجزاء تابع
للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط ضعف لكونه ماضيا عمل الجزاء عليه
فلم يجزم وترك على اول حاله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى
كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعائي مجزوم معنى لانه بمنزلة
ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان
يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت
الذي انشده وان اتاه خليل البيت فمن يقول جاز الرفع والجزم
والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة ويروى حرم وحرم
والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس مالي ممنوع عنك وقال ابو عبيد
يقال رجل حرم اذا كان لا يعطى منه شيء فصل ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في
الفعل الثاني في هذا الباب تدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه
على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تأتي لاتباع الشيء على الشيء ولا يكون في
ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم
جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه

اذ لا يكون الفاء في ابتداء الكلام

مع انه لا يكون مجزوما

بناء على اضمار يصح فيه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف في التقدير
فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية تمتنع منها
الجزم فالحاصل ان الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان
ما بعده او اسما اما الاسم فظ لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف
او مجزوم والساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء
وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا
في تاويل المستقبل نحو ان جئتك خرجت واما اذا قلت ان جئتني
فقد خرجت امس تخصصت بالمضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه
مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تاتني
فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضعه فانا اكرمك والفرق بين تقدير
الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع
وفيما دخله الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة
الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت
ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك
تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان

اي مجموع الجزاء مع الفاء وهو فاكرمه

ان تلقه تجب عليك الكرامة وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذ
المعنى ان تفعل يكن ذلك بوجوب او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك
واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتأول
الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء
اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وصلح ان يستعمل
بغير الفاء وبدونها فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم
ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت
يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا
لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا
معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية
ونحوها قلنا ان الجزم مفيد ابانة ما اريد بالحرف من المعنى و
حفظه عن الالتباس نحو ان تلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي
هي النافية وليس اعراب الاسم بهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد
ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا لتعلم
به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج
لتعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي

ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل احدهما
عن الآخر قوله وينجزم بان مضمرة اذا قلت ايتني اكرمك فاكرمك
مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الكلام عليه اذ المعنى ايتني
فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى وعلى هذا الاستفهام
نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني
ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم
انه جواب لما تقتضيه الاستفهام من بيان ماهيته والتعريف وعلى
هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت
بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا
لك وان لا اذن من هذا بالكلية بالجزم كان محالا لان علامة الاولى
لا تقتضي الكل ولان لا يدل ايضا عليه لانه نفي فلا يدل على الاثبات
قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا
يتأتى ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا لان النفي لا يدل على الاثبات
ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكروا
لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذكر
ذلك مطلقا فالاولى ان تضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال
علة امتناع الاضمار انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه
فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف
سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود
وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت
يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك و
انما دل عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا
ثم ان من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع
انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان في نوعا اما وصفا
كما سبعه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا او حالا عنه نحو قوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون اي
لاعبين او قطعا واستئنافا الا تذهب به تغلب عليه اي
انت تغلب عليه قوله ومن النحاة من ابى اهمال جزم المضارع
على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان
لضرب من المجاز وهو اختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب

اضرب كان حقه ان يقال أيّ تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا
تقدر على استيفائه فأتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال
ان معه فقيل أيّ تضرب اضرب فدلّ ذلك على كل انسان فلهذا احكم
باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما
ذكرنا من المثال لانك قلت ايّ انسان تضرب اضرب واذا قلت
من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على انه اي انسان يكرمني
اكرمه فقال بعضهم والخبر هو الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية
لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه ومتى عني من تخصص
باولى العلم وعلى هذا نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئا ما ان
تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتى
به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب
بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرجه كان مرفوع المحل با
لابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين
اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد
الى المبتدا او قد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود اليه

استئنافية

الجلمه

٨٥

اليه وكذلك اي تقوت ابهم بانني اكرمه والمعنى انسان ما ان يأتني
اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايّهم تضرب اضرب
كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف
الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج
كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب
كان لاستغراق الامكنة وتلحقها ما المزيدة فيقال اينما ومتى ما
فيما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف
انما يجازى بها دون كيف نحو اني تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال
وانما ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع
اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون اصلها ما ما على ان
يكون ما الثانية زائدة مثلها في أيّا ما تدعوا فابدل من الف ما الاولى
هاء تحسينا للفظ وكراهة ان يكون فيه توالي مثلين
الكلمة ثم جعلا بمنزلة كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذ ما وهما بمنزلة
اين ومتى ما انما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا
الاضافة والاضافة تنافيه واذا كففتا بما صلحتا لمعنى المجازاة
وأيّ يكون واحدا من اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين
او جماعة ولهذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا

اذا ما والاضافة تنافي معنى المجازاة
لاقتضائها الابهام

ولكون النكرة شائعة أضيف اليها واحدا كاينت او اثنين او
جماعة قوله ويدل على اسميتها الخ قد استدل على اسميته هذه الكلمات
باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم يأتني اكرمه وهذا خواص
تختص بالاسماء ودخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها
نحو ايهم ودخول التنوين نحو اياما تدعوا ومنه الدلايل لانه جميع هذه الاسماء
بل تختص ببعضها لان اذما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك والدليل العام
على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معان تقصد استقلالها
بانفسها لولا استفادة معنى المجازاة ايانا بخلاف ان الشرطية فان
معناها مقتصر على افادة المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا
تتعرى من هذه اعراب المحل على ما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه قوله
ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء هذه الاعداد
في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت
عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم الا نوعه تقصد موجب ان ياتي بما يبين
ويزيل هذا ابهامه ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف الى امثلة
اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح
مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلاثة غلمان لانه للكثرة

للكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يكون ثلاثة
غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلاثة
شسوع لفقد السماع في اشسع واشساع وقد شذ ع. هذا الاصل
ثلثمائة الى تسعمائة دون تسعين اذ القياس ثلاث مئات او مئين لان الثلث
مبينة بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون الثلاثة لا يجوز الاضافة
لان اللفظ باسم الجنس مفردا او مثنى تفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من هذه عدد
نحو قول بعضهم ثلاثة اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا التمييز لامتناع
الاضافة كما في موضع كيف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون
وقد مر ذكره وفيما تركب من هذه عدد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب
لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه و
حق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة
تكفي ذلك فاختار دونها لانها اخف واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها
كما يضاف عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد
تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات وكذا نحو

مع تسعين من حيث انهما جمع كثرة مثلها ولا نهاية لها فجعل ما بينهما مجرورا
ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الشبهين حقهما ثم قالوا
مائتا درهم فاضافوا مئتا الى المفرد ولم يمنع الاضافة وعلى هذا حكم
الالف واما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة
التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في عشرة اسماء اعني من احد عشر الى تسعة
عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد
من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون اعني من السماعية
بعين ما ذكرتم وقد عددتها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام
مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو
تنصب ما بعده على التمييز فصح عدها من جملة القياسية واما ان احد انواع
الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان
الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يعود الاعداد المركبة داخلة تحت
الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان تعد من القياسية كالاولى
فيه نون الجمع والكلام في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع
للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهامية فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز لجريها مجرى
عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون والتنوين مقدر فيها لانها

لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما الخبرية فانها
تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى
كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير
كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة اشبهت
باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام
وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من المنصوبة
لانها نقيضة رب تجر ما بعدها حملا على رب وجريا على عادتهم
في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر
الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا
وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي مبنية ابدا في التقديرين واما
تبنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية لشبه الحرف
اعني رب وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في وجهيها
مبتدأ ومفعولا ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى
كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت
كثيرا او اعشرين ورزق كم رجل او رجلا اطلقت ولا يقع فاعلا
في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا

في الحالتين ولانها لما كانت تقابل ربّ وربّ صدر الكلام فكذا
ما تقابلها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه
حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم
والثالث كاين كأيّ كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى
كم الخبرية نحو كاين رجلا وانما نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فما
منعت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاين وكائن وكأي بوزن
كاع وكيئ بوزن كيع وكاء بوزن كع والاكثر ما تستعمل مع من وكذلك
كم الخبرية قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد كم وهي مركبة
من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبتا تغير
حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاين وذا ايضا تغير
حكمها ولذلك استوى فيه المذكر والمؤنث لا يقال كذا وكذه ثم ان ذا
لما دخل عليه الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعده نحو
عندي كذا درهما كانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبين لكونه
عبارة عن عدد مبهم واذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما
درهما قوله ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء
اسماء الافعال اولها رويدا الخ اعلم ان من الاسماء قد تؤتى
بها للضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون

ويسدونها مسدها لنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل
على ما سيأتي واذا قلت رويدا فانه ابلغ من قولك امهل واستوى فيه الواحد
والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان المسميات بهذه الاسماء
قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا
وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد الاتمام هذا
النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل
واما الاخبار فنحو هيهات [illegible] وهي اسماء كثيرة ونحن نقتصر
على ما ذكر في الكتاب فمنها رويد وهو مصغر ارواد مصدر اروَدَ اي امهل
الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي
به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى
المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان
والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل المصدر والمصدر
لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد
ويستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال نحو ساروا رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم
فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذاك
والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه

والكاف للخطاب كما في اياك وليس له
محل من الاعراب ...
الذي ... منك

ومنها بَلْهَ وهو اسم لدع نحو بله زيدا اى دعه واتركه وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بلهَ زيدٍ اى تركَ زيدٍ بمعنى اترك زيدا
تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك
بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة فى الاصل وقد جعل هنا اسما
للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغنى غناءها فجعلت
هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو
هيهات الامر اى بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان
وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اى افترقا وتباينا وقد تزاد
بعدها ما تاكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعى قولهم شتان
ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا
وهو يقتضى شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم
منصوب لازم الظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس لكون ما مبهما
صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء فى
المثل سرعان ذا اهالة هذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على
التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا
اشترى شاة عجفاء واخذ بمتنها فرأى رغامها يتسيل من انفها

انفها فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها سرعان
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته وفى هذه الثلثة مبالغة
ليست فى مسمياتها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان نفسر
هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست فى بعد وهى ان المتكلم يخبر عن
المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشىء فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد
جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان
ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة
اعلم ان هذه عوامل داخلة فى المبتدا والخبر كظننت واخواتها لكنك
تراك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقى مبتدا وخبرا نحو
زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك
ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان الكلام ضربت زيدا ولو سكت
على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتدا وحده وانما رفعت
هذه الافعال المبتدا ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية فى
اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان
بمنزلة قام زيد فى انه يدل على قيامه فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث

عوضت الخبر ليكون مع ضميره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت
على مرفوعها فتوهم والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى صار الانتقال
من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله
يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد
فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض
لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب و
انتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة فتوهم وكان
تجي تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة
كما ذكر وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يحتاج الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر
اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي كان
فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير من زيد فكان هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان
اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا
رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان يكون زائدة نحو ما حكي
من قولهم ان من افضلهم كان زيدا فتوهم وكذا اصبح واخواته اعلم

اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجي على ثلثة معان احدها ان يقترن مضمون
الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها
اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان
تكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم واظهر فتكون تامة نحو
اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث ان تكون بمعنى صار
من غير ان تقصد بها هذه الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان
لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى اميرا واما ظل وبات فعلى
معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كونهما
بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان
يقول اصبح واختاه او اخواه الا انه تساهل في العبارة فتوهم
وما في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما
لما ان كلمة الا انما يؤتى بها لنقض تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لم

يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد
نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فهي لغير النافي كما في ما زال
لانها فيه مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل المصدر والمصدر ساد
مسد الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا
كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا كان الواجب
فيها ان لا تقع بكلام قبله لانه ظرف لابد له مما يقع فيه وليس لنفي
الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي به
الانطلاق انطلاق زيد في الحال فكأنه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل
غير متصرف على المذهب الاصح بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة
به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه
السكون ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا
لقيل لاس كهاب او لست على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم
الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم عليها شيء مما
في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان
في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب جماعة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما
وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا

ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فينبغي ان لا يعمل فيما تقدمه لانحطاط
رتبته عن رتبة الافعال المتصرفة والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم
ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة
وانما سلب عنه التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه
بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان
يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب
زيد الخروج وانما التزموا ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل
على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاه واوضح للغرض
المقصود منه لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها
في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان
يخرج اي في وجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان المقصود منه ان لا
يجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يقع في هذا الوجه الى خبر اقتضاه في
الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان
يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها
لعسى بكاد كما في قوله شعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون
اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه

لا ول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان
قيس صعلكة صعلك واحد ومجي النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا
توضيح وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كاد من افعال
المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير ان مأول باسم
الفاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان
كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني
المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال
فابت الى فهم وما كدت آيبا وانما حذف ان مع كاد واثبت
مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت
كاد الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة
على الاستقبال الا ترى عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا اشد بعدا
القرب من الحال فلما كان الامر على ذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت
مع عسى وقد شبهه بعسى من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق
ما بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جاء التصديق والتكذيب
في كاد ولم يجي في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعمله العرب لقرب
الشيء من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد قربه من

العيش له
على الحال
حقيقة
اسم رجل

من بعد ما كان قد حصل بل تزيد اثبات المشابهة الكلية و
المناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك توضيح وكرب يستعمل
استعمال كاد اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد تجري
كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا او كذا وجعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك
زيد يجيء توضيح والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء
الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء
التأنيث الساكنة بهما والمسألة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا
المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم
ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا
نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان
الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه
الحال والاستقبال وهو على شرف الزوال والانتقال فلا يصلح
للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو
لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان

بفتح الواو افصح سماعا
اي الحال او الاستقبال

ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما
معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل
زيد لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فا
للام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم
تريد واحدا معهودا اكانوا او لو كان اللام فيه للعهد لجاز تسائر
وسائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا او ذلك لا — وسائر
يقوله احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام
الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل
كل رجل وكذا اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت
كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد
باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على
انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فا
ستغرقا الجنس بمجموعهما وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا — فاستغرقا
فاله وانما اثروا (اختاروا) ان يكون فاعلهما (نعم وبئس) معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
لما انهما (نعم وبئس) موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما (نعم وبئس)
لام الجنس ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من
(نعم وبئس)

من المناقب والمثالب هو (منهما عيبهما) واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى
بالمخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ
مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل
والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتماله على الاسم الداخل هو
عليه عن المبتدأ عن عائد الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر فاما
القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ ولا
قتال لديكم (لنفي الجنس) جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال
الثاني القتال لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد
اليه والمذهب الثاني ان يكون (خبر الى) خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت
نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد
وهذا على كلامين وهو اول على كلام (المذهب الاول) وتقديم الفاعل انما اضمر
فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد ولان السامع
اذا اورد عليه ما لا يعرف تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية له
شغوفا للتنبه للبيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان وذلك نحو
نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة
المنصوبة تدل عليه لان المميز يدل على المميز ورجلا نصب على التمييز

كان عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو
ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم تم ويلحق حبذا بنعم
حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله
حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجرى بعد التركيب مجرى
نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيه
المذكر والمؤنث والمثنى والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال
والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف
فيها اسم هي ام فعل فذهب الاكثرون الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان
الغالب هو الاقوى وذهب آخرون الى ان المغلب عليها الفعلية
لتصدرها به وذهب آخرون الى انه لا تغلب عليها الاسمية ولا
الفعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا
فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا
رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد
تفضيلا للظاهر على الضمير وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص ستة وجوها

اعلم ان

وجوه اولها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى
على قول من تغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل حبذا
من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون مبتدأ وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن عائد الضمير فمن جعله
جملة ومن جعله اسما فهو ذا فلا اشكال ومن جعله جملة فعلا كان
متضمنا للضمير والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حب وهذا لا
يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية تم وساء بئس اي يلحق
ببئس كما يلحق حبذا بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين القوم الذين كذبوا فساء فعل ماض جار مجرى
بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص
بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم
الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لا بد ان يجانس
المبين تم والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه بافعال
القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب تم اذا كانت

ودرية بمعنى معرفة الشيء بصفة نحو بلا بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا
عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا
ذا الحفاظ ومنها افعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كان وان
اذا قصد امضاؤها على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت
منها افعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل
واحد منهما على المفعولية وصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي
كان خبرا مفعولا ثانيا ويعتبر صحة الكلام بان يسقط الفعل فان
استقام ما بعدها مبتدأ وخبرا كان الكلام صحيحا والا فلا وحكم
ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال ما خلا حسبت و
خلت معاني اخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي
اذا كانت بمعنى ترجيح احد الجانبين او بمعنى اليقين كان
موجبا وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما
اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم تقتض المفعول الثاني نحو ظننته
اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي المفعول الثاني نحو قوله
زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة
الذات فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رأيت قد

قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى اصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رأيته ووجدت الضالة ومن خصائصها امتناع
الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخلة
على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ
كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
لانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت
عنهما وتجعلها نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع والغاؤها متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه
الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز
الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية
والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يحسن فيها الالغاء
والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا
ظننت منطلقا وانما تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم
والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه متقدم من وجه الثالثة
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل
لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الالغاء وانما اختص

الالغاء يعني الافعال ولا يجوز في غير باب الافعال ذوات المفعولين
لان الالغاء فيها يفسد معنى الكلام لانك اذا الغيت زيدا ظننت
مقيما كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو الغيت زيدا اعطيت درهما
وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي احلت والتعليق
بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت
ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع نصب
لان العلم واقع عليهما ولم يعدل الى المبتدأ محافظة على اللفظ ولا يكون
التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك على اللفظ
لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال
لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة معنى من هذه الجهة وهي غير
معملة لفظا فكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة
المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة الباب
الرابع في العوامل المعنوية قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم
من العوامل اللفظية للاسناد وقد مر فيما تقدم ان العامل المعنوي
هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل
المبتدأ والخبر عند علمائنا البصريين لانه رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية

اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
اذا عري من العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ بزيد مثلا من غير خبر
مظهر او مضمر لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها
ان يلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا من
العوامل لاجل الاسناد الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم
التهجي والكتب بها للمعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب و
شبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا
من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت
فيما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة
عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه المثابة
فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدأ والخبر
يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في المطولات قوله وهذا المعنى
عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه
الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدأ والمبتدأ العامل في الخبر وما ذهب اليه آخرون
من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدأ عاملان في الخبر قوله وهو كالاول

جميعا

الكلام

ان يكون معرفة لان الاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع
على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
فتحصل الفائدة كقولك هذا هو القائم ثم انهم يبتدئون بالنكرة المخصصة نحو
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة
من المعرفة يشهاده تأويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يصح بضرب من التأويل
كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه
التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امراة لانه مساو لما بعدها وعلى هذا في
الدار رجل وقد حسن لانهم لا التباس فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا
الزم تقديمه وهذا كان معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب
متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة له
عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت زيد
المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول
الفائدة وجازته استقامة الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على
وجهين احدهما ان يذكر ذلك تبركا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي
لا يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا مبتدا وخبر
كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو

فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو قصدت
نحو ذلك لكان المنطلق مبتدا وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على معنى
التشخيص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا تقدم او تاخر والمنطلق
يدل على معنى النسبي فيتعين للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا نجعل المنطلق
مبتدا على تأويل الشخص الذي ينطلق ونجعل زيدا خبرا على تأويل
المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما تقدم
يكون هو المبتدا كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز
تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا اعلمت زيدا اخوك وعمرا ذلك ان تخبر
عمرا بمعرفة المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره
وان كان مقدما ثم ان هذا الخلاف انما هو في موضع الالتباس اعني اذا اخذ
كل واحد منهما صالحا لان يكونا مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس فا
لتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فيها لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء فتوجه والمعنى
الى رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما
يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه
يرتفع بالصدر به اوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع

الفعل المضارع ولوقوعه بحيث يصح وقوع الاسم نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع
لانه وقع موقعاً يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب لكان استقام
فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع
وهو وقوعه موقعاً يصح وقوع الاسم فيه
لان الفعل بمضارعته الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم
فعل بيان احوال
فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان تعلم انه ليس من
شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب
بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعاً يصح وقوع اسم
الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد
يضرب ويضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة
وموقع المبتدا اخرى وهو اسم محض وربما يدل على ان وقوعه موقع
اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هنا كنحو قائم الزيدان وقائم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه اذ يقع ههنا لوقوعه ابتداء ولا ابتداء من ظان
صحة وقوع الاسم لانه قال فعل وهذا وجب ان لا يرتفع الفعل في
قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل واقع في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لانا
نقول انه لا قيل ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة فكان
يمكن فعل هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعاً يصح

يعني يكتب بمعنى كاتب في

ولانه لم ... الحال وان الاستقبال

يصح ووقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد
استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فاي يعمل فيه العامل
الا ترى انك تقول من ابن حيث فتفتح ابن وان كان قد دخله الجار لانه
مبني غير مستحق للاعراب قوله المعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان
صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش
يجعل العامل معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل
الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او
مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ
كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتدا من العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان
الصفة قد تنزلت منزلة الجزء من الصفة للموصوف فالعامل يشتمل
عليهما بالمعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه حار
كنت حاملا لهما الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
بالصفة بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمرو الجواد
استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفة
ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد
فزيد مضموم وصفته منصوبة ارتفاعاً صحيحاً فلو كان العامل في الصفة

فيها

اي يتعلق

للانا او

الصفات

هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتهما فكان احدهما اعرابًا وهو نحو يا زيد
وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدًا لما اختلف حكمهما ومن
روى يا عمر الجواد آخذًا بانه عجز البيت المشهور الذي هو فيما كتب بن
امامة او ابن سعدي يا كريم تمسكي يا عمر الجواد اخذ سعي لا اصحابه
فلا اختلاف في النصب اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل
المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة المنصب لفظا
حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا فكان مذهب الابو

الباب الخامس في فصول من المعرفة

الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير
والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة
ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب
المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب
او غيرهما بعد سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين
ضميري المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته
فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام من لزيد واذا قلت

كذا

قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام
الا انك لما ذكرته فقد عرفته ببعض التعريف وصار داخلا ذكر عنه
بالمجيء من الاسباب التي تعرّف ذلك عند السامع معرفة فاذا اضمرته
فقلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته
من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع
المعارف المضمر لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد
ما عرف واعرف انواع المعارف المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما سواهما والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في
تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما
قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد
هو مثلا لا يمتنع ان يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما
قيد بالقيد الخاص احترازا عما اشتهر من اعلام نحو كم من زيد لقيته
ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس اللام وحدها عند
سيبويه للتعريف وهمزة الوصل مجلوبة للابتداء بها ولذا تراها
لا تثبت في الدرج وعند الخليل الحرف التعريف ال كهل وبل
وانما اشتهر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان من الاكل

عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن افرادها
او فرد ما او افرادها فان كان الاول كان التعريف لتلك الحقيقة
ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو
المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد
يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر
فيقال ان اللام للاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن فيه فلا يسمى
الاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب فاللام ههنا للجنس
دون العهد ولا الاستغراق **قوله** والرابع المبهم سمي به لانه لما كان
المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط
ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن جملة
او لا يكون وهو اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات
لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة
ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين الشيء ولا جنسه كالمضمرات فان
قلت ان هذين لساحران كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان
في حال الرفع وهذين في حال النصب والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين
وكذا اللذان واللذين **قلنا** عن ذلك جوابان احدهما لانهم ان هذان
وهذين تثنية هذا على حد تسليم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية

ذكره ارتباط

وصوح

الذي يا بني

وفيه نظر

وقال

النساء او قيل انما قال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على
معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو و
النون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث بوجه من وجوه الا بخلاف التكسير
كما مر ولانه مخصوص بالمذكر ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق بآخر
الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استؤنفت له صيغة
قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر نحو
طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة
نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يجز اسناده الى ضميره
بل الى اسم آخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما
امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع
هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته و
جمعه من حيث كان هو المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا الواقع موقعه
تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو
الرجال جاءت والملكات فعلت هذا اذا اسندته الى الضمير المستكن
ولك ان تسنده الى الضمير البارز نحو الرجال جاؤوا والملكات جئن **قال**
ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا

فعلكن

المازني

في جمع الكثرة

في جمع القلة

١٠١

لان الجمل لا يكون فيها شيء من ذلك فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة
لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف
بالجمل توصلوا بالذي ووصفوا بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس
بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل
ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها الذي يجب ان تكون معلومة للمخاطب
نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة لكنه
انه لم يعرف عينه فاعلمته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت
هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بين ما ومن والذي ان الذي
يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم
وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل
او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب الاضافة
ان كل نكرة اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من
المضاف اليه التعريف الا اسماء كثيرة في الابهام لا تتعرف فانها
نكرات وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه
قد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم قوله الفصل الثاني التذكير
والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء

الخميس خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك الا بمضي به لا ذب
والناس والانام والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع و
ليس بجمع للانسان من لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله اناس قال
الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا من الهمزة
والا لم يجتمعا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا
ولما جمع بين الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما
في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون تساويا ثم الناس اسم مذكر
لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم معنى لمعنى الجمع وكذلك الرهط
والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى
تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل
هذين البيتين الاتيين اوردهما المص الا ان تانيثه ليس لمعنى الجمع بل
انما هو لتقدير الجماعة ولو كان لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله
قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه
قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما
دخل النساء فيه على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويونث لان

احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو
ليست للتانيث بقرينة ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث و
الوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف
على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر
بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم ان مثل التاء اعني المنقلبة هاء
في الوقف كما يجيء للتانيث يجيء لشبه التانيث كمجيئها للفرق بين
الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وقتلة
وللمبالغة نحو علامة ولتاكيد معنى الجمع نحو حجارة وللدلالة على
النسب كمهالبة ومزارجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث كونها فروعا للاصول كفرعية التانيث للتذكير
والالف التي للتانيث مقصورة او ممدودة كحبلى وصحراء
ولكل بنية التي فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى
بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم
الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون العين فان الفعلى قد يكون للتانيث كسلمى ومعزى
وقد يكون للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها للتانيث
امتناع الصيغة من لحاق التاء ودونه غير منصرف في

الممدودة

في الاستعمال واما امثلة فكثيرة ايضا يورث عدتها سئامة قوله
وهي على ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع و
الاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى
من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند
ولم يجز جاء هند في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس
جوازا شائعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه
فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة
لان الفاعل اذا افترق عن الفعل ولم يليه لم يبق له تلك القوة فيستدعي
الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن
جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل
[illegible] مع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا
الا انه دون تانيث الادميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل يجعلها
صورا متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث
غير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند قوله واللفظي على
ثلاثة اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث [illegible]
لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحد الفظا

قدر فيه التاء نحو ارض وتعل بدليل اريضة وتعيلة وانما قدرت
التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات
وهذا يسمى مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم
ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فامره يظهر بشيئين بالاسناد
نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا
فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا او لم
يكن نحو عناق وعقرب فانه لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني العقرب
والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء
التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ نحو قديديمة ووريئة
حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عرب ... ثم انهم جعلوا الجمع
الذي لا يكون بالواو والنون مونثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على
التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع المكسر فرع على
جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعان ولما كانت تاءيته لاجل المشابهة كان
تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال
وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المونث نحو قوله
اذا جاءك المومنات وقوله وقال نسوة وقال الزمخشري نسوة
اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الغلمة وهي اسم لجماعة

هذا الحا ان هما لفظ موضوع للتثنية سوى انقلاب الالف ياء حال الجر
والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال الجر
والنصب كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا
وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا
ومما يدل على ان هذا ان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في
التثنية لا تحذف بل تنقلب الواو او الياء نحو عصوان ورحيان والجواب
الثاني ان الاسم اذا ثني والتثنية تزيل شبه الحرف وتثنيت قدمه
في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي والتي الموصول
ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قايم زيد وانما تعرف
بصلاتها وكذا قيل ان اللام في الذي زايدة واصلها لذي على وزن عمي
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يحسن
له ذلك التشاكل ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما
الف ولام نحو جاني من عرفته فتكون بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا
بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ضرب

اخوه عمرو والذي في الدار او اما مكي خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة
التي تقع صلة يجب ان تكون من الجملة التي تقع صفات اعني انها من الجمل
التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب خلافا لبعض وفرع مثل الامر والنهي و
الاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم
يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك
لو قلت جاءني الذي اتضرب به لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا
لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاء الذي ما اكرمه او اكرم به
لم يجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ لا بيان في متعجب مما يتبين
عليه سيبويه فان اتيت بالقول مع مثل هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا
نحو الذي اقول فيه اضرب به ولو اضمرت القول جاز لكن الشرط اظهاره ثم انه لا بد
في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما
بل هو فيها اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد
فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا شائع في كلامهم
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء آية في التنزيل من هذا
الجنس الا وحذف العائد مراد فيه الا في موضعين احدهما نحو قوله تعالى
والذي يتخبطه الشيطان من المس والآخر قوله واتل عليهم نبأ الذي
آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان

لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم
ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم تدخل فيه الهاء وانما يلحق التأنيث
فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل لان
التأنيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المص خالفه
حيث فرق بين القوم وبين الباقي ثم الجوهري لم يفرق قوله ونحو
النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم
وضعوا البعض للاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء
كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير
فللحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك
نحو اعجاز نخل منقعر واما التأنيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع
مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية
والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس
الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت الواحد المذكر فقد
التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا فاذا قال يونس اذا اراد واحدا مذكرا
من الواحد شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتأنيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تأنيث جمع هذه الاشياء انما انعكست قضية التأنيث
والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة لان

تجري في هذا الاعتبار على التمييز نظرا الى الافراد وقد انثها للتكثير
فانث العدد ثم لما انتهى هذا الى اعتبار التمييز واستهجن الفا
الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم
حذف التاء وهذا في الثلثة الى العشرة اما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمونث واحدة
واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر
يونث هذا الجزء الاول دون الثاني لان هذين اعني العشرة مع ما يتقدم عليها
لما نزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامة التانيث فيهما لامتناع
اجتماعهما في اسم واحد فقالوا احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة فونث
احد ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة لئلا
تجمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من
عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشر كيلا تجمع علامتا التذكير
في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة واثنا
عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وهكذا الى
تسعة عشر تثبت التاء في الجزء الاول في المذكر وتسقطها
من الجزء الثاني وفي المونث على العكس وتسكين العشرة لغة
اهل الحجاز وبكسرها بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون من

هذا العدد نحو عشرين وثلاثين فالمذكر والمونث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله وهذان مبنيان
على الفتح قد سبق هذا اشارة الى العلة الموجبة لبناء هذين
في هذا العدد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم
المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر
وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشر بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع
ثبات النون فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما تقول
خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون
مبنيا **الفصل الثالث في التوابع** وهي الكلم
الكلمات التي لا اعراب لها الا على سبيل التبع لغيرها وهي
خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف
قوله اما التاكيد فمختص بالكلم المعرفة ويكون بالتكرير وفائدة
التاكيد التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم
المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى
فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبريل فاذا قلت
مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد

الملائكة كلهم لان الة التجوز الذي في قوله فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا
لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة
فلا تفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على
التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة
موقتة فيجوز ان ينام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع
التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ
عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد
زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا وانه جار في كل شيء من الاسم والفعل
والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه
بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله
العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما
اسنادا متسعا نحو جاءني زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق
في صدر الكتاب انه مثنى المعنى وكلا لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة
نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
اليه الفعل البتة والتابعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو
عقيبه

ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون
بالصاد غير المعجمة ويروى بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبدأ بايتهن شئت من هذه الثلاثة بعد اجمعين و
عن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك
الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير
مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري أسجدوا في وقت واحد او في اوقات
مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن
آخرهم في وهلة ولعله هكذا ذكره ابو العباس فصل الصفة هي الاسم
الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد
الشيء من الدال على بعض احوال ذاته تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني رجل
عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي للفرق بين
المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين الشخصين
المشتركين في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على الله سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير وتجيء للتاكيد
كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف
او بحال شيء هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت

برجل كثير عدوّه فالكثرة لسبب يجاور الرجل وانما هي حال العدوّ وهو من سببه
والغرض بالسبب ان يكون في صلته ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء
يوصف بخمسة اشياء الاول ان يكون فعلا للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت
برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف
بهذا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فقد وصف
باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه منزلة
فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام لهم لم يجز لان الفاعل ليس من سبب
الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء من
سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعقل والفرق بين هذا وبين هذا وبين سائر الصفات قد يكون علاجا
وقد يكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود وغير ذلك واما الحلية فما هو من احوالها ما يعرف بالعين
كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثالث ما لم يكن للعين فيه نصيب
بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل و
الظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه
والرابع النسب نحو هاشمي وبصري وهو الاسم المحض اذا انتسب
اليه صار وصفا نحو هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا انتسبت

فاذا انتسبت فقلت هاشمي انخرط في سلك الصفات فنحو مررت برجل
هاشمي وامرأة هاشمية ومررت برجل هاشمي غلامه فيرتفع به الفاعل لانه لما صار
صفة بالنسب جرى مجرى سائر الصفات في لحاق علامة التأنيث
والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل
والخامس ما وصف باسماء الاجناس بتوسط ذو نحو مررت برجل
ذي مال فانهم اذا ارادوا ان يصفوا بالاجناس لم يتأت لهم ان
يقولوا رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا اصل الكلمة فتوصلوا بها الى
الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار
فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا
ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى مصاحبك
وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يجوز ان يضاف الى
المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف
بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار
لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية او
متزينة واما الذوات الاعيان فلا يتصور ان يتصف بها الشيء
الا ترى ان زيدا لا يكون صفة للشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى
كما يوصف بالملابسة كما يوصف السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو

زيد وعمرو وانما جاز ان تضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب واما في المونث فانما تلحق العين التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات مال وكذلك الجمع نحو هولاء نسوة ذوات مال ومررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون

وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان تدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا في حالة واحدة وهكذا احكم التعريف والتنكير لان الشيء لما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول جاني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف يدل على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه ولان

ولان بمنزلة الرجل الظريف هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه لانه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانما توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامراة حسن غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوتهم وذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه لم يكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا ابو كان غلاما كما يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير مرجوعا الى الموصوف تنزلت منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل لما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب يدل على احساله ضميره وتانيثها في امراة كريم الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكرنا

والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين وهو يضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو بدل

في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا
بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء آخر كما في قوله تعالى
للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يترك
الى المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى
جعلت بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
جاز انه وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا
اهدار الاول واطراحه لانك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت
رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل على اربعة
اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو
زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد
ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب
زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لا تعلق له به واشتماله عليه صار بمنزلة
ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اذا اردت

فسبق

اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته
بان اتبعته المقصود ولا يأتي هذا في بداهة الكلام وانما يحسن ان تستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه الحصر على
ما ذكره بعض المتأخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون عين المبدل او لا
يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما ان يكون له بالمبدل تلبس
او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا
وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا
وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر
نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله الذي وقوله بالناصية ناصية
كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون موصوفة
لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا كما مر وعطف البيان هو اسم غير
صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد
من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد
مفعول يكنى مفعول تريد

ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر اذ تعلم المخاطب انك تريد من يسمّى
بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
غالبا من معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف
البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو قلت
طويل من الموصوف في نحو جاءني رجل طويل ولم تقدّر جريه عليه لم يدل عليه
وانما يدل على شيء تام من صفة الطول على الجملة وان العطف والمعطوف
لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما
عند السامع اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان
أُجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل
هو المقصود في الكلام وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك
عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل
ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان
ويوضح ذلك نحو المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا
ولو كان لكان التارك داخلا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا
يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
والعطف بالحرف حروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو

١١٥

ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف
والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق
فالواو للجمع المطلق وهي اصل في الحروف لدلالتها على محض الاشتراك
بخلاف اخواتها فانها تدل مع الاشتراك على معنى آخر فتكون هي اصلا
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة
لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي رحمه الله من ان الواو
تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شأنا واعلى كعبا في علم العربية
من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء
توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم
الجمعة فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى فمتأول بانه لما اهلكناها حكم بان البأس قد جاءها وثبات الاهتداء
ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر
ولهذا لم يذكره المص هنا [illegible] واو لاحد الشيئين او الاشياء وتجيء على ثلاثة
اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر بضرب زيد فاعترضك
شك فجوّزت له ان تكون ضربت عمرا فاتيت باو وافدت انك ضربت واحدا
منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فدل على انك تستفهم المخاطب
ان [illegible] لك ازيد او عمرو

عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا معناه امرته بضرب احدهما
لا بعينه ولم تجوّز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن
هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما معا
لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان هناك ممتثلا لا يكون
الا بالاقدام على احدهما واما فبمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما
عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور على انها من جملة حروف العطف ولكن الشيخ ابو علي لم يعدها منها
لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها [illegible]
لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة وام للاستفهام متصلة اعلم
ان ام على ضربين احدهما ان تكون متصلة ولا تكون الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا
والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح
ان يقال انها التي من شأنها ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى
يكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما
عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان
الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان زيد عنده وعمرو ان كان عمرو عنده

والجواب مع او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتقع في الاستفهام و
الخبر اما في الاستفهام فنحو قولك ازيد عندك ام عمرو فكانك استفهمت عن وجود
زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا آخر
فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع
الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الخبر فكقولك
انها لابل ام شاء كانك رايت شبحا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل
على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك فجوزت له ان يكون شاء فاضربت
عن ذلك الخبر آخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل اهي شاء
ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف
بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو و
فتدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا تجيء الا بعد الاثبات لانك لو [illegible]
ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد
ان يقبل عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا الى ضرب
زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو قالوا وبل نقيضة لا
لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه
وقد تقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء
عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا

على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت
ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون للاستدراك
في الفعل وحده دون الفعل مع حرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك
بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف المفرد
على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك
بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك
والاضراب مذكور في المتن الفصل الرابع في الاعراب الاصلي
وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية
والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع
الذي هو اثقل لكونه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين و
اختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف
لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه هو بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى و
تارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
الحنك سلوكا لطريق التوافق والتناسب او يقال ان الفاعل اقل من المفعول

المفعول لكونه واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى الستة
فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف اتماما لمنهج التوازن و
التعادل قوله والملحق بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل
اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه
قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف
اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاشتقاق
لما تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية فيكون الفاعل متقدما على
المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا
الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلاثة لافتقاره
الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك في تقدم ثاني اثنين على ثالث ثلاثة وقد
ذكرنا فيما سبق شابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله
والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق
الا تراك اذا قلت ضربت ضربا فانك فعلت او احدثت ضربا او احدثته فيكون
مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل
زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق
الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام
مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه

لان العامل فيه بتوسط الحرف (شرح) والجر هو علامة المضاف اليه بالاضافة
المعنوية اما كان الجر فى كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على الاول
وكذلك المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق
واعراب الفعل غير حقيقى اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية مثلا ذكرنا فيما سبق
ان حق الاعراب للاسم فى اصله لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعانى
المختلفة ومحل توارد المعانى هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف يدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير
واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة التى سبق ذكرها
فى صدر الكتاب (شرح) وقد يقال للاعراب صريح وغير صريح اعلم ان
اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف
العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبنى الا انه كناية عن اسم مرفوع
ولهذا يسمى ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فاياك مبنى الا انه كناية
عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء نائبة مناب الاسماء الظاهرة
ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب
او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ لكل واحد منها صورة
صيغة لم يبطلوا بناءها وحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بها فهذا هو سؤال

سؤال فان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب
بقى انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
فقيل انه اعراب غير صريح (شرح) ومن هذا يتبين ان المتصل وهو ما لا ينفك عن
اتصاله بشىء (فان قلت) كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشىء
بنفسه (قلت) عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوى وهذا غير ذلك فلا
يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا
اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما تلفظ به نحو ضربت وضربا وضربوا ومستكنا
وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اى ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اى
لا يسند الفعل الا اليه وذلك فى اربعة افعال وهى افعل ونفعل وافعل
وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فيها لا يقال ابدا
مسندة الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند الفعل
اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل ويسند
فعلت فانه لا يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد
وما ضرب الا هو ومنه المستكن فى الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده
الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو له
نحو هند زيد ضاربته هى فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند فحينئذ
برزت ضميرها وذلك لازم فى الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته
ابراز

يعنى الابراز فيه ليس بلازم بل هو جائز فيه

الخطاط لرتبة الصفات عن رتبة الفعل وأما ضمير المنصوب والمجرور
فلا تكونان إلا بارزين لأن الاستتار من خواص المرفوع لأنه يشعر
الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما لا
يشعر بل يحذفان لمجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما وأما المنفصل
فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو
هو فعل كذا ومنصوبا نحو إياك أكرمت ولا مجرور له البتة إذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب ألا ترى أنه يجوز في كل واحد منهما
أن يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وأن
يقدم به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا أكرمت بخلاف المجرور
وألفاظ المنفصل والمتصل سبعة وأربعون لفظا أنا موضوع ليكون كناية
عن المتكلم والوقف عليه بالألف أنا وبالهاء أخرى نحو أنه وقد ألحق
الألف حال الدرج إجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله أنا سيف العشيرة
فاعرفوني وأما نحن فهو جمع أنا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء
والخلفة والمخاض ولذا قيل للتثنية نحن وإنما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لأن المتكلم لا يثنى إليه متكلم وإنما يثنى إليه غائب أو مخاطب ألا ترى
أنك إذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت أنا وزيد فعلنا أو أنت و
أنا فعلنا ولا يمكن أنا وأنا فعلنا فلهذا استأنف للتثنية لفظا يدل
على

114

يدل على التثنين فما فوقه وبني على الضم لأنه ينبئ عن معنيين ومثله نحو
قبل وأما أنت فهو ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم أن والتاء للخطاب
ولا محل لها من الإعراب بخلافها في ضربت وإنما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان
وقالوا أنت وأنت ولم يقولوا أنت بالضم لأنهم وضعوا أنا للأول من أبنية
الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون إظهارا لمخرجها إذ لو سكنت لكانت غنة
في الخيشوم وإذن خفيت وآثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب
فقالوا أنت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم
الفساد وإنما خصت الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب المذكر
على جانب المؤنث والفتح أخف من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية أنتما
وفي الجمع أنتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس أنتا أنتو لأن علم التثنية
هو الألف وعلم الجمع هو الواو إلا أنهم عدلوا عن القياس لأنهم لو قالوا أنتا
لالتبس بالوقف فيمن يقول أنا ولأنهم لو قالوا أنتا أنتو لزمهم أن يقولوا
هوا وهوو وكان يفضي إلى اجتماع معتلين في آخر غير متمكن فلم يفعلوا
بل إنما كانوا أبدلوا من الواو في هوا هما لأن الميم من مخرج الواو وهي أجلد
على الحركة التزموا في جميع الباب وقالوا في الجمع أنتم والأصل أنتموا بدليل
مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل أنلزمكموها ونصرتموه وإنما
حذف الواو تخفيفا حين أمن الالتباس ولم تحذف ألف التثنية لالتباس

التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى وانما
ضُمّ ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمونث لانهم لما كانت الميم شفوية فجعلوا حركة
ما قبلها من جنسها وهو الضمة الشفوية اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف
التثنية من جنسها في المظهر مضطربين فيه نحو زيدان فجعلوا ههنا حركة ما قبل
الميم الشفوية من جنسها واكثر شركوا بين المذكر والمونث في التثنية
ولم تشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن وانتن
ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء اتباعا للمثنى لئلا يتبين الفرع والاصل اعني
المظهر والمضمر وخصّوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت
لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم واما منفصل المنصوب
فهو اياك عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق
للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي
نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لان ايا
اسم مبهم فلتخصّص آثره بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه واياّ الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم
المظهر واما ضمائر المتصل فكان للمرفوع منها سوا التاء في ضربت
وهي مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطب المونث
وخصّ اسناد ضمير المتكلم بالقوة الحركات وانا فتحت في خطاب المذكر كسرت

الكلام على ... المتكلم

115

واما اذا كان ضمير مجرور فلا يُعَدّ نحو غلامي وولي لان الاسم والحرف
لم يجب صونهما عن الكسرة بخلاف من وعن وقد وقط لانها لما كانت مبنية
على السكون ... على سكونها ونفاذ بامن ان تزيلها الكسرة ... ونا
للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما سكن آخر
الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت الاشارة اليه من ان الامر الذي لزم من توالي
اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا
فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول
نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء
من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا خاتمة
الكتاب ... ولا يضمر ... الا ... العامل اعلم ان
اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار متنزل
من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رُبّ بعد الواو نحو ...
وقاتم الاعماق خاوي المخترق الا رب ... مشتبه الجوانب خالي الطريق
والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون
على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو ...
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امرأة مثلك في سياق الكلام يدل
على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع والهتها بمعنى ... شغلتها

والصحيح على انه مجرور برب ... الا بالواو التي ... كانت بدل
... الواو ... خلاف رب ... فاعمل ...
... على ... ولا ... رب ... اعمال

ومثله حابلى وطالقة

ويوحه عن ذي تمايم اي عن صبي ذي تمايم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول
اي اتى عليه الحول وبعد بل عن موحه بل ببلد ذي صعد واصباب اي بل رب
بلد وهو ههنا بمعنى المفازة وهو اصباب جمع صبب وهو ضد الصعد
ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا
المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول
ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها
لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه
لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان يرفعا معا على ان الاول اسم
كان المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث
ان ينصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني
على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان
يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه
الثالث [illegible] وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما نرى في اضمار ان [illegible]
التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من هذه الاشياء الخمسة وفي اضمار رب [illegible]
وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء [illegible]

116

وكثرت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربك
وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا
مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل
عليه واما في التثنية والجمع فنحو ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم
يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ لو قالوا ضربا بالتثنية للمستكن
في زيد ضرب وضربتا للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر و
المونث اذ امكنهم الفرق ههنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه
قد دخلت هنالك التاء للخطاب فزيادته مرة ثانية تفضي الى اجتماع
التائين وهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن
لان احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فيبدل منها
فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد
الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا
ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل و
نحن نفعل وتثنيتهن من هذه الاحوال بالزوائد التي اعتقبت في صدرها وتعود
في الغائبين والغائبتين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان
المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعراب النون وتعود في الغائبين

١١٧

لعلك تحتشم حسن الوجه قبح البدر
ظبيك هذا حسن وجه وما سوى ذاك
فانهم كلام يا ابا مالك الا شبه العنوان مار

الوسط والاسم النهاية بالكون فما يصلح بين فيه وما لا يصلح فيه بين فهو بالفتح وسل
متفرق الاجزاء غير متصل كالناس والدواب وغير ذلك فبالسكون واد
متصل الاجزاء كالدار والراس فهو بالفتح وقيل كل منهما يقع موقع الاخر
وقيل بالسكون داخل الشيء في اي طرف منه ويكون ذلك ظرفا والفتح
حيث مركز الدائرة. وقيل بالفتح نفس الشيء نحو وسط راسه صلب وبالسكون
بين الطرفين نحو وسط راسه من تابع

نضربان ولم يلحقوا آخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع
يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربا لا و
تضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين الباء زو المسكن وتقول
في مونث المخاطبة تضربين فتلحق الياء آخره علما للضمير المونث لان التاء
في اوله علامة الخطاب فتمنع من زيادة اخرى فجاءوا بالياء ولانها علم
للمونث ايضا في هذي وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر
كما لا يفرق في الماضي ضربوا وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغائب
سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله تغني عن ابرازه
ونؤمن به كتابه وحكم بعدم حكم مخاطب المضارع بقة في اتصال نونا
عن غايب لانه مبني او مجزوم وحذف النون تسقط في الجزم واما متصل
المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ
المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم ثم ان ياء المتكلم في المنصوب
لا نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب بفعل بنون
قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخ الجر اعني الكسر فلا يكون
في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك
فقيل انني واخواتها واجاز واحذفها للتخفيف مع كثرة الاستعمال
مع احد الفتح نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولا يجا ليتي به في نحو ولا التسوا واما
لعدم التخفيف

كذاء

اذ لا شيء في اللفظ تدل عليه قوله والفـ[illegible]
الفعل يفسر ويترك معموله بحاله وذلك صـ[illegible]
ال ح لا قال نحو قولك وقد رايت من يتهيا [illegible]
تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المـ[illegible]
ابصروا او قوله للتهيئ وللمستهلين معناه لاجل المتهيئ او في صفة لان يكون
المتهيئ المخاطب ولهذا كان المضمر يريدوا ابصروا على الغيبة دون اريد
وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فالملة منصوب با
تتبعوا وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او
نصارى عن قولهم كونوا هودا او نصبت لا سم بعده دل
هذا قياس ومنه قولك لمن يقول لك من فعل زيد باضمار فعل
ما عليه اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل
زيد لان زيد فعل لمطابقة الجواب السوال كما ان جواب من ضرب زيد باضمار
ضربت زيدا لان زيدا بالرفع قوله ويجب من هذا الاضمار على شريطة التفسير
الاضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من
الالفاظ لان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم
عليه وهو قوله كونوا هودا او فيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى
قوله انه يفسره وفي هذا قول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون منصوبا بفعل مضمر

والانسان [illegible]
لحمل [illegible]

والانعكاس [illegible] من جانب الوجود
[illegible] من جانب العدم
الفرق بين لام كي ولام التعليل ان لام كي لا يدخل
الا على المضارع ولام التعليل يدخل الاسم

يُعتبر ... ايضا أمّا المرفوع فنحو قولهم هل زيدٌ خرج فان ارتفاع
زيد بعد ... اى هل خرج زيد خرج بل انه اضمر استغناء بتفسيره
عنه وليس ... هل تقتضى الفعل فلا يليها الاسم الا نادرًا و
هكذا الحكم للاسم الواقع بعد لو وان و اذا و هلّا و ألّا ونحو ذلك مما فيهن من
اقتضاء الفعل وأمّا المنصوب فنحو قولك عبدَ الله ضربته فعبدَ الله منصوب باضمار
فعل تفسيره الظاهر المعنى ضربتُ عبدَ الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه
لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان
يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا فى معناه نحو زيدا مررت به اى جزته ولا
يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول به او ما بهو لازمه ...
ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانته ...
... الكلام وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضى الى الملال فا
... على هذا القدر فليس الري عن الشفاف ... والله اعلم بالصواب

